

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون



الجلسة ٨٥٥٧

الخميس، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد شهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوستوريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا - كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر ويسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيتلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هانتر

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1918554 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (تكلم بالإنكليزية): اليوم، سأكرس إحاطتي الإعلامية الدورية بشأن الحالة في الشرق الأوسط لعرض التقرير العاشر عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يغطي الفترة من ٢٥ آذار/مارس إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، بالنيابة عن الأمين العام.

وأود أن أكرر التأكيد على أن التطورات خلال الفترة المشمولة بالتقرير لا يمكن فصلها عن السياق الأوسع لاستمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ونشاطها الاستيطاني؛ واستمرار سيطرة حماس على غزة ونشاطها القتالي؛ والتهديد المستمر بالحرب؛ والإجراءات الانفرادية التي تقوض جهود السلام؛ والتحديات الشديدة للسلامة المالية للسلطة الفلسطينية. كل هذه التطورات مجتمعة تقوض آفاق حل الدولتين.

ومنذ البداية، أود أن أسلط الضوء أيضا على أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لا تزال تواجه تحديات مالية كبيرة. وهي تعمل الآن

على أساس عجز متوقع يبلغ ٢١١ مليون دولار من ميزانيتها البالغة ١,٢ بليون دولار لهذه السنة، وتواجه مشاكل كبيرة في التدفق النقدي. وقد يؤثر ذلك على العمليات، بما في ذلك قدرة الأونروا على مواصلة تقديم المساعدات الغذائية إلى أكثر من مليون لاجئ فلسطيني في غزة. وأشار إلى أن المؤتمر السنوي لإعلان التبرعات للأونروا سيعقد في ٢٥ حزيران/يونيه هنا في نيويورك. وأدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة دعمها للأونروا.

إن الفقرة ٢ من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) تدعو إسرائيل، إلى،

”أن توقف فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراماً كاملاً.“

بيد أن الفترة المشمولة بالتقرير لم تشهد اتخاذ أي من هذه الخطوات.

ففي الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ عدد الوحدات السكنية التي اقترحت السلطات الإسرائيلية خططاً لها أو وافقت عليها أو أعلنت عن عطاءات بشأنها في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حوالي ٦٠٠٠ وحدة. وهذا يشكل أكبر عدد من المستوطنات تقترحه إسرائيل خلال عامين، ويتضمن خططاً لنحو ٤٥٠ ٤ وحدة استيطانية في المنطقة جيم، منها ٢٠٠ وحدة على الأقل بلغت مرحلة الموافقة النهائية.

وتشمل هذه الخطط ٧٠٠ وحدة في إفرات و ٦٠٠ في معاليه أدوميم - وهما مستوطنتان كبيرتان في مواقع استراتيجية تعوق إمكانية إقامة دولة فلسطينية متجاورة الأراضي يتصل فيها الشمال بالجنوب والشرق بالغرب. وهناك خطة من شأنها أن تنظم بأثر رجعي، بموجب القانون الإسرائيلي، البؤرة الاستيطانية غير القانونية حارشا من خلال دمجها في مستوطنة تلمون

الفترة المشمولة بالتقرير، حيث هدمت السلطات الإسرائيلية أربعة منازل تملكها أسر فلسطينيين ارتكبوا هجمات مختلفة. ونتيجة لذلك، تم تهجير ثلاث أسر تضم ١٣ شخصا، من بينهم ستة أطفال.

إضافة إلى ذلك، يواصل الجيش الإسرائيلي إجراء تدريبات عسكرية في المناطق التي حددها الجيش كمناطق إطلاق نار في وادي الأردن والضفة الغربية. ونتيجة لذلك، أجبر حوالي ١٨٤ فلسطينيا، ٨٠ في المائة منهم نساء وأطفال، من مجتمعات تل الخشبة وليفجم وحسا البقاعية، على إخلاء منازلهم مؤقتا في ١١ مناسبة، بما في ذلك خلال شهر رمضان. وفي ٢٢ أيار/ مايو، رفضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية التماسا ضد حالات التهجير المتكررة لتلك المجتمعات.

إن الفقرة ٦ من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) تدعو إلى،
”اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتدمير.“

ومع ذلك، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تصاعد العنف بشكل خطير للغاية في غزة واستمرار العنف في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقد أبلغت المجلس في الشهر الماضي (انظر S/PV.8532) أنه على مدار ٤٨ ساعة، يومي ٤ و ٥ أيار/مايو، شهدت غزة أسوأ تصعيد منذ عام ٢٠١٤، حيث أطلقت حماس والجهد الإسلامي الفلسطينية أكثر من ٧٠٠ قذيفة باتجاه إسرائيل: إصابة عدة منازل، واثنين من رياض الأطفال ومدرسة ومستشفى بشكل مباشر جراء الصواريخ التي أطلقت من غزة. وقتل أربعة إسرائيليين وجرح ٢٠٠ خلال تلك الحوادث.

وفي الوقت نفسه، في غزة، ذكرت قوات الدفاع الإسرائيلية أنها، ردا على ذلك، ضربت أكثر من ٣٠٠ هدف للمتشددين.

الحالية. كما أعلنت عطاءات بشأن نحو ٩٥٠ وحدة سكنية في مستوطنات المنطقة جيم، و ٥٥٠ وحدة في القدس الشرقية. وما يقرب من ٢٠ في المائة من جميع الخطط المقترحة أو المعلن عن عطاءات بشأنها توجد في مستوطنات في مواقع نائية في عمق الضفة الغربية.

بالإضافة إلى ذلك، في ٣ حزيران/يونيه، رفضت اللجنة الوطنية للبنية التحتية في إسرائيل سلسلة من الاعتراضات على خطة مثيرة للجدل لبناء خط عربات معلقة على كابلات بين القدس الغربية والمدينة القديمة وقدمت الخطة للحكومة للموافقة عليها. وأثارت الخطة مخاوف الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية والمنظمات الإسرائيلية غير الحكومية من أنها تسعى إلى تعميق سيطرة إسرائيل على المنطقة.

واستمرت عمليات الهدم والمصادرة للمباني المملوكة للفلسطينيين من قبل السلطات الإسرائيلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبدعوى عدم وجود تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل، تم هدم أو الاستيلاء على ٩٢ مبنى مملوك للفلسطينيين، مما أدى إلى نزوح نحو ١٠٤ أشخاص. وكما أشارت المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط في تقريرها لعام ٢٠١٦ (S/2016/595)، فإن تلك التراخيص يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها. وقد بلغت عمليات الهدم في القدس الشرقية ذروتها في نيسان/أبريل، حيث بلغت ٥٨ حالة - أكثر من أي شهر واحد منذ بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الرصد في عام ٢٠٠٩.

كما أن الوضع في منطقة وادي ياسول، في حي سلوان في القدس الشرقية، هو أيضا مدعاة للقلق. فقد سُرد أحد عشر شخصا، من بينهم سبعة أطفال وامرأتان، في ٣٠ نيسان/أبريل، بعد هدم منازلهم. وهناك حوالي ٥٠ قضية قانونية تتعلق ببعض المنازل والمباني الأخرى في هذه المنطقة قيد النظر في المحاكم الإسرائيلية. كما استمرت عمليات الهدم العقابية خلال

وتضرر واحد وعشرون من المباني السكنية جراء الغارات الجوية، من بينها مبنى سكني في شمال غزة. وقتل ٢٧ فلسطينيا، من بينهم طفلان وأصيب ١٥٠ بجروح.

وفي ٣٠ آذار/مارس، تظاهر ٥٠.٠٠٠ فلسطيني، بسلام إلى حد كبير، في ذكرى مسيرة العودة الكبرى. وعلى الرغم من تراجع العنف في السياج الحدودي في غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل تسعة أشخاص، من بينهم ثلاثة أطفال، بنيران إسرائيلية خلال المظاهرات.

كما استمر إطلاق الطائرات الورقية الحارقة والبالونات وغيرها من الأجهزة من غزة، ما أدى إلى نشوب حرائق في جنوب إسرائيل. وأبلغ عن وقوع ٧٠ حريقا على الأقل، ما أدى إلى حرق أكثر من ٣٠ هكتارا من الأراضي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشهدت الفترة أيضا عنفا مستمرا في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقتل أربعة فلسطينيين، بينهم طفل واحد، على يد قوات الأمن الإسرائيلية خلال المظاهرات والمصادمات وعمليات أمنية مختلفة.

وفي الوقت نفسه، أصيب إسرائيليون بجروح على يد فلسطيني في هجوم بالطعن.

وفي ٢٧ آذار/مارس، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على عامل طبي فلسطيني يبلغ من العمر ١٧ عاما بالقرب من مخيم الدهيشة للاجئين في بيت لحم، ومات متأثرا بجراحه في وقت لاحق. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، بعد اعتقال صبي فلسطيني يبلغ من العمر ١٥ عاما وربطه وتعصيب عينيه للاشتباه في قيامه بإلقاء الحجارة، أطلق الجنود النار مرتين على الجزء الأسفل من جسمه لأنه حاول الهرب بينما كان لا يزال معصوب العينين.

وفي ٣١ أيار/مايو، في هجوم بالطعن، أصاب فلسطيني مدنيا إسرائيليا وطفلا إصابة بالغة في مدينة القدس القديمة. وقتل الجاني برصاص قوات الأمن الإسرائيلية. وفي وقت لاحق من

نفس اليوم، قتل صبي يبلغ من العمر ١٦ عاما وأصيب شاب يبلغ من العمر ٢١ عاما بجروح على يد قوات الأمن الإسرائيلية وهما يحاولان عبور الحاجز الفاصل بين الضفة الغربية والقدس بالقرب من بيت لحم.

كما ظلت الحالة في الأماكن المقدسة متوترة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فللمرة الأولى منذ عقود، تزامن احتفال إسرائيل بيوم القدس العالمي مع الأيام الأخيرة من شهر رمضان. وأعلنت السلطات الإسرائيلية أنه لن يسمح لليهود بزيارة المجمع قرب نهاية شهر رمضان، تمشيا مع الممارسة السابقة، ولكن بعد ذلك أعلن السماح بزيارات محدودة استنادا إلى الظروف السائدة في الميدان. وفي ظل هذه الخلفية، اندلعت اشتباكات، في ٢ حزيران/يونيه، بين قوات الشرطة الإسرائيلية وفلسطينيين داخل المجمع.

كما استمر العنف الذي يمارسه المستوطنون أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قتل شخص فلسطيني وأصيب ٣٢ آخرين بجروح، وتم الإبلاغ عن ٤١ حادثة إضرار بالملكات على يد المستوطنين. وفي ١٧ أيار/مايو، وفي مناسبتين منفصلتين، تم تصوير إسرائيليون يقومون بحرق أراض فلسطينية في نابلس، وأكدت قوات الأمن الإسرائيلية في وقت لاحق أن أحد الجناة كان جنديا خارج الخدمة، ظل منذ ذلك الحين موقوفا عن العمل لحين إجراء الشرطة لتحقيق. وفي الفترة نفسها، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بإصابة سبعة إسرائيليين ووقوع ٢٢ حادثة إضرار بملكات على أيدي فلسطينيين.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك بعض التطورات المتعلقة بالقضايا الجارية المعروضة على السلطات الإسرائيلية فيما يتعلق بمرتكبي أعمال عنف مختلفة. وفي ١٤ أيار/مايو، أطلق سراح القاصر الإسرائيلي المتهم بقتل عائشة الربيع في عام ٢٠١٨، وهي أم فلسطينية لثمانية أطفال، بكفالة

الصفحات الرسمية لحركة فتح في وسائط التواصل الاجتماعي تمجيد مرتكبي الهجمات الإرهابية.

كما استمر المسؤولون الإسرائيليون في إصدار تصريحات استفزازية للغاية. فقد قام عضو سابق في الكنيست بمواجهة أسر السجناء الفلسطينيين، وهددهم "بالقضاء عليهم [و] دفنهم مع الخنازير". ودعا سياسي آخر رئيس الوزراء إلى السماح بموت السجناء الفلسطينيين المضربين عن الطعام، في حين تفاخر العديدون بالضرر الذي تسببت به إسرائيل في الغارات التي شنت على غزة رداً على الهجمات الصاروخية.

ويكرر القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) تأكيد النداءات التي وجهتها المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لاتخاذ خطوات إيجابية فورية لعكس مسار الاتجاهات السلبية في الميدان، التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير بعض التطورات الإيجابية، ولا سيما فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الحرجة في غزة، ولكن الاتجاهات السلبية طغت عليها بشكل كبير.

وقد واصل المجتمع الدولي جهوده لمعالجة الحالة المتردية في غزة. واجتمعت لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في بروكسل في ٣٠ نيسان/أبريل وأكدت من جديد دعمها لتنفيذ مجموعة من التدخلات الإنسانية والاقتصادية العاجلة في غزة من جانب الأمم المتحدة.

وفي ٧ أيار/مايو، أعلنت دولة قطر عن مواصلة تقديمها للمساعدة المالية إلى الشعب الفلسطيني، بما في ذلك التعهد بمبلغ ٤٨٠ مليون دولار، تم تخصيص ١٨٠ مليون دولار منه لأغراض المساعدة الإنسانية إلى غزة، بعضها ستنفذه الأمم المتحدة؛ و ٢٥٠ مليون دولار كقروض للحكومة الفلسطينية؛ و ٥٠ مليون دولار من المنح لتنفيذ مشاريع في الضفة الغربية. وقد كان لهذا الالتزام أثر إيجابي للغاية على الجهود الرامية إلى تهدئة الحالة في غزة. بيد أن الأمر الذي لا يزال يتعين القيام به

بوضعه تحت الإقامة الجبرية بمراقبة إلكترونية. كما توصل المدعون العامون إلى اتفاق تفاوضي لتخفيف العقوبة مع الإسرائيلي المشتبه في التآمر لتنفيذ الهجوم بإضرام النار الذي وقع في عام ٢٠١٥ وأودى بحياة عائلة الدوايشة. ووفقاً للاتفاق، سيعترف المتهم، الذي كان قاصراً وقت الهجوم، بأنه مذنب بالتآمر لإشعال الحريق عمداً بدوافع عنصرية، فضلاً عن جرائم كراهية أخرى. وستستمر محاكمته بالتهمة المتبقية المتمثلة في الانتماء إلى تنظيم إرهابي.

وفي الوقت ذاته، في ١٥ أيار/مايو، أغلقت شعبة التحقيقات الجنائية للشرطة العسكرية الإسرائيلية التحقيق في مقتل شخص مبتور الساقين في المظاهرات على طول سياج غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وخلصت إلى أنه لم يوجد دليل على أن الرجل قد قتل بغير مبالغة من جانب الجيش الإسرائيلي.

وتمت محاكمة العديد من الفلسطينيين بتهمة الضلوع في هجمات على الإسرائيليين، بما في ذلك اتهام شخص بالتخطيط بموجب تعليمات من حماس لتفجير سيارة مفخخة يوم إجراء الانتخابات في إسرائيل، ورجلين آخرين بالتخطيط للهجوم بإطلاق النار في شاطئ بتل أبيب.

وتُهب الفقرة ٧ من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بالطرفين "أن يمتنع عن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات الملهبة للمشاعر". وللأسف، استمرت هذه الأعمال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١٥ أيار/مايو، خاطب مسؤول رفيع المستوى في حماس الجماهير في غزة وحذر الإسرائيليين من أن "يوم ذبحكم وإبادتكم وفنائكم قريب". ودعاهم إلى الرحيل والبحث عن مكان "في أوروبا، أو في الجحيم، أو في البحر". كما واصلت القناة التلفزيونية الرسمية لحماس تكرار تمجيد مرتكبي الهجمات الإرهابية ضد الإسرائيليين، وبث أغاني تنبض كلماتها بتشجيع المشاهدين على تفجير اليهود. كما واصلت

الحصول على التصاريح التي تصدرها إسرائيل للسفر من غزة إلى الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، لفترة ١٢ شهرا. وتجسد هذه الأرقام زيادة كبيرة مقارنة مع عام ٢٠١٧، عندما واجه ٤٠ موظفا من الأمم المتحدة حالات منع مماثلة.

كما لم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير أي حل للأزمة المالية التي تعانيها السلطة الفلسطينية، بعد قرار إسرائيل بحجب جزء من إيرادات التخليص الجمركي للسلطة الفلسطينية. وأعقب ذلك رفض القيادة الفلسطينية قبول أي تحويلات من إسرائيل أقل من كامل المبالغ المستحقة لها. وتؤثر الأزمة المالية وما يتصل بها من تدابير التقشف بشكل كبير على الاقتصاد الفلسطيني، مع بقاء التوقعات بالنسبة للقطاع الخاص قائمة للغاية.

وتحيب الفقرة ٥ من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بالدول الأعضاء

”أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧“.

وليس لدينا علم باتخاذ أي من هذه الخطوات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما تحيب الفقرة ٨ من القرار

”بجميع الأطراف أن تواصل [في جملة أمور] بذل الجهود الجماعية الرامية إلى بدء مفاوضات ذات مصداقية“.

ولم تبذل أي جهود ذات مصداقية في هذا الاتجاه أيضا.

وفي الختام، أود أن أشاطركم بعض الملاحظات العامة المتعلقة بتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. إن توسيع المستوطنات الإسرائيلية ليس له أي أثر قانوني ويشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، على النحو الوارد في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ويجب وقفه بشكل فوري وكامل. والتوسع الاستيطاني في القدس الشرقية المحتلة، الذي يزيد من تقويض قابلية الحل

هو ضرورة إيجاد حل مستدام وشامل يعالج الأحوال الاقتصادية والإنسانية الأليمة، ويهيئ الظروف الملائمة لإحلال السلام الدائم. وفي هذا الصدد، تتوفر الأمم المتحدة حاليا على التمويل لتمديد برنامج توفير الوقود الذي سيمد غزة بالكهرباء حتى نهاية العام. وبالتوازي مع هذا الجهد، نعمل بنشاط على إيجاد حلول أكثر استدامة في قطاع الطاقة.

كما تحرز الأمم المتحدة تقدما في تهيئة فرص عمل كريم للرجال والنساء في غزة. فبرامج التوظيف المؤقتة الجارية - وهي برامج بدأها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بتمويل من سويسرا وقطر - تحدث بالفعل أثرا جوهريا في حياة الناس. وحتى الآن، تم توظيف أكثر من ٧ ٥٠٠ شخص في وظائف مؤقتة، ومن المحتمل أن يتبعهم ما لا يقل عن ٢ ٥٠٠ شخص آخرين. ونأمل أن تتمكن من توسيع نطاق البرنامج قريبا.

ومع ذلك، وكما قلت، لا تزال الاتجاهات السلبية تلقي بظلالها على التطورات الإيجابية. ففي غزة، على الرغم من الجهود المكثفة المبذولة، لا تزال الحالة الإنسانية والأمنية والسياسية تثير بالغ القلق، حيث إن الاتفاق فيما بين الفلسطينيين الذي تم التوصل إليه بوساطة مصرية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بشأن عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة لم ينفذ بعد. كما تفاقمته الحالة بسبب الإغلاق المؤقت لمعبري إيريز وكيريم شالوم وسلسلة التخفيضات في منطقة الصيد التي قامت بها إسرائيل مع استمرار تقلب التوترات. ولم تتم بعد إعادة سفن الصيد التي صادرتها جيش الدفاع الإسرائيلي إلى أصحابها.

كما شهدت الفترة المشمولة بالتقرير فرض قيود شديدة على حرية التنقل والوصول على الموظفين الوطنيين من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية في غزة. وتم منع ٢٥٠ موظفا، بمن في ذلك ١٩٤ من موظفي الأمم المتحدة و ١٠٣ موظفا من العاملين في المنظمات غير الحكومية، من

ولا تزال الحالة في غزة محفوفة بالمخاطر، مع استمرار خطر حدوث تصعيد كبير آخر واستمرار معاناة السكان. ومن المفجع وغير المقبول أن الناس لا يزالون يتعرضون للقتل والإصابة دون داع أثناء المظاهرات بسبب الهجمات الصاروخية العشوائية وغيرها من الأعمال العدائية. إن إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون على السكان المدنيين الإسرائيليين محظور بموجب القانون الدولي الإنساني، ويجب أن تتوقف حركتا حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينية عن هذه الممارسة فوراً. وتمشيا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، تتحمل قوات الأمن الإسرائيلية مسؤولية ممارسة ضبط النفس، وينبغي ألا تستعمل القوة المميتة ضد المتظاهرين إلا عندما يتعذر تماماً تجنبها من أجل حماية الأرواح.

وأدين جميع الهجمات التي تشن على المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأدعو الجميع إلى الامتناع عن العنف، وأدعو القادة إلى إدانة هذه الأعمال بوضوح عند حدوثها، وفقاً لما دعا إليه القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويجب أن يخضع جميع الجناة للمساءلة عن جرائمهم.

إن حالة السكان الفلسطينيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة H2 في الخليل عقب انسحاب الوجود الدولي المؤقت في الخليل لا تزال تثير القلق. وقد تعرض موظفو الأمم المتحدة والسلك الدبلوماسي للمضايقة والتخويف منذ مغادرة الوجود الدولي المؤقت. ويجب أن يسمح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني والمدافعين عن حقوق الإنسان بالاضطلاع بأنشطتهم بحرية وأمان، وضمان التحقيق في أي اعتداءات بدقة ونزاهة واستقلالية، ومساءلة الجناة.

وإنني أشعر بقلق بالغ إزاء التطورات المتصلة بتصفية إيرادات السلطة الفلسطينية. فالحكومة الفلسطينية تواجه أزمة مالية شديدة الخطورة، إن لم تحل، قد تؤدي إلى سلسلة من التطورات الخطيرة التي سيكون من الصعب تخفيف أثرها واحتوائها، بما في ذلك احتمال انهيار السلطة وتقويض ٢٥ عاماً من الاستثمارات

القائم على وجود دولتين على أن تكون القدس هي العاصمة المستقبلية لكل من إسرائيل وفلسطين، يثير القلق بوجه خاص. وخلال الحملة الانتخابية الإسرائيلية، أدلى بعض السياسيين بيانات أعربوا فيها عن التأييد للضم الانفرادي للضفة الغربية كلها أو أجزاء منها. وسيكون هذا الاحتمال مدمراً لإمكانية إحياء المفاوضات، والسلام الإقليمي، وجوهر الحل القائم على وجود دولتين.

كما أن استمرار خطر عمليات الهدم وتشريد الفلسطينيين في المنطقة جيم والقدس الشرقية والمنطقة H2 في الخليل مصدر قلق أيضاً. ولم يتم تخصيص سوى ١٣ في المائة من القدس الشرقية للإنشاءات السكنية الفلسطينية الجديدة، وتم بناء ما يقدر بثلاث الوحدات السكنية في القدس الشرقية بدون تصريح، ولا يزال ما يقدر بنحو ١٣ ٠٠٠ أمر بالهدم صادر ضد مبان مملوكة لفلسطينيين في المنطقة جيم معلقا منذ عام ١٩٨٨. وتؤثر أعمال الهدم والتشريد في المنطقة جيم والقدس الشرقية على النساء والفتيات على وجه الخصوص. وتتحمل المرأة مسؤوليات يومية إضافية لضمان بقائها وبقاء أسرهما في ظل ظروف غير مألوفة. وقد أظهر أحد التقارير الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة عام ٢٠١٨ بشأن فلسطين أن عبء المسؤوليات الأسرية، إلى جانب الشعور بالألم والصدمة نتيجة الموت المفاجئ، يلحق خسائر فادحة بصحة المرأة ورفاهها.

لقد أعلنت إسرائيل ١٨ في المائة من الضفة الغربية مناطق رماية لأغراض التدريب العسكري، مع حظر الوجود المدني بموجب أمر عسكري أثناء عمليات التدريب. وهناك ٣٨ مجتمعا فلسطينيا للرعاة وأكثر من ٦ ٢٠٠ شخص يعيشون في تلك المناطق ويتأثرون بمجموعة من التدابير المفروضة، بما في ذلك عمليات الإجلاء. كما أن هناك ١١ مركزا إسرائيليا موجودا إما جزئيا أو كليا في المناطق المخصصة للرماية، ولكنها لم تخضع لعمليات إجلاء مماثلة. وينبغي أن تتوقف الممارسة المتبعة في إجلاء المجتمعات المحلية الفلسطينية الواقعة في هذه المناطق.

للسكان في المجالين الإنساني والاقتصادي أهمية بالغة لتهيئة بيئة مواتية لإجراء مفاوضات مجدية. بيد أنه لا بد لي من التشديد على أن النزاع لا يمكن حله عن طريق التدابير الاقتصادية وحدها. فهذه الخطوات لا يمكن إلا أن تكون خطوات مكملية لعملية سياسية مشروعة تنهي الاحتلال، وتتناول جميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أنني لا يزال يساورني بالغ القلق إزاء حالة جهودنا الجماعية وضعف توافق الآراء على الصعيد الدولي بشأن إنهاء الاحتلال والتوصل إلى حل تفاوضي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني قائم على وجود دولتين، استناداً إلى حدود عام ١٩٦٧، والقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والاتفاقات السابقة.

وفي ظل عدم إحراز أي تقدم لحل جميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي، فإن تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف الطرفين لمفاوضات ثنائية مجدية لا تزال أمراً بالغ الأهمية. لكن يجب أن نكون واضحين. فلا يمكن لأي قدر من الدعم على المستوى الاقتصادي أو الإنساني، في حد ذاته، أن يحل النزاع. فالأمر يقتضي حلولاً سياسية. وفي غزة، تنطوي جهودنا على الاستمرار في محاولة تهدئة الحالة وإعطاء السكان بصيص من الأمل، ولكن مستقبل غزة سيظل مرتكناً بقدرة القادة على حشد الإرادة السياسية لوضع حلول ملموسة ومستدامة للأزمة. وفي الوقت نفسه، لا تزال الضفة الغربية تغلي جراء مجموعة التحديات التي تواجهها، والتي قد تقوض عقوداً من الجهود الفلسطينية والدولية الرامية إلى دعم قيام دولة فلسطينية.

الرئيس: أشكر السيد ملادينوف على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد هانتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ملادينوف، المنسق الخاص لعملية

الدولية في دعم الحل القائم على وجود دولتين وعملية أوصلو. وأكرر النداء الذي وجهه رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية لإسرائيل من أجل استعادة تحويلات الإيرادات بالكامل، وأدعو كلا الجانبين إلى العمل بطريقة بناءة لكفالة الامتثال للبروتوكول المتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ولا زلت أشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية والاقتصادية في غزة. فالتمويل الوارد حتى الآن قد مكن من إحداث زيادة مؤقتة في إمدادات الطاقة. غير أنه يجب النهوض بحلول مستدامة لأزمة الطاقة دون تأخير. وفي الوقت نفسه، إذ نقر بالشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، يجب عليها أن تواصل تخفيف القيود المفروضة على حركة البضائع وتنقل الأشخاص من غزة وإليها، بهدف رفعها في نهاية المطاف. ومن الأهمية بمكان ضمان استمرار الهدوء من أجل إطلاق مشاريع طويلة الأجل تدريجياً لدعم التنمية في غزة.

وأكرر دعوتي إلى جميع الفصائل الفلسطينية للعمل بنشاط مع مصر بشأن المصالحة. وعلى الرغم من التحديات القائمة، من الأهمية بمكان أن تستمر هذه الجهود. ولا تزال الأمم المتحدة ثابتة في دعمها للجهود التي تبذلها مصر في هذا الصدد، وأدعو جميع الفصائل إلى اتخاذ خطوات ملموسة لضمان إعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت قيادة حكومة فلسطينية واحدة وديمقراطية وشرعية. فغزة جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية في المستقبل، ويجب أن تظل كذلك، في إطار الحل القائم على وجود دولتين.

وأخيراً، أحيط علماً بحلقة العمل المقبلة التي ستعقدها الولايات المتحدة ومملكة البحرين لمناقشة المبادرات والاستثمارات الاقتصادية الممكنة التي يمكن تحقيقها إن تم التوصل لاتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين في المستقبل وتم إيجاد حل للمسائل المتعلقة بالوضع النهائي. ويكتسي الدعم المقدم

والفلسطينيين، ونريد ذلك. ونأمل أن يظل جميع الحاضرين هنا مشاركين معنا بشكل بناء ونحن نمضي قدما.

السيدة غيغين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام بالشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية المفصلة للغاية والزاهرة بالمعلومات، وعلى تقريره الفصلي عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

إننا نشعر ببالغ القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في غزة. الاشتباكات التي وقعت الأسبوع الماضي تبرز مرة أخرى هشاشة وقف إطلاق النار.

بعد اندلاع أعمال العنف في أوائل أيار/مايو وإذ تظل غزة في حالة حرجة، يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا للحيلولة دون تصعيد قد يتحول إلى صراع جديد. ولذلك، فإننا ندعو الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وفي ذلك الصدد، أود مرة أخرى أن أثنى على الجهود التي تبذلها مصر والمنسق الخاص لتحقيق التهدئة.

وهذه التطورات تحدث في سياق أزمات إنسانية وسياسية خطيرة في غزة. الحالة الإنسانية بالغة السوء. وفي هذا السياق، أكرر دعم فرنسا الكامل لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وندعو جميع الجهات المانحة إلى الحفاظ على مستوى التزامها المالي هذا العام في مؤتمر المانحين الذي سيعقد في ٢٥ حزيران/يونيه. وفرنسا أعلنت بالفعل مضاعفة مساهمتها في الوكالة في عام ٢٠١٩. وفي نهاية المطاف، لن يكون هناك حل في غزة من دون رفع الحصار مشفوعا بضمانات أمنية موثوقة لإسرائيل.

ومن الناحية السياسية، الوحدة الفلسطينية الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولهذا تقوم حاجة ماسة إلى إعادة إطلاق عملية المصالحة بين الفلسطينيين. وكما نعلم، لن يكون هناك

السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده الدؤوبة بشأن هذا الملف.

على نحو ما ذكر المنسق الخاص ملادينوف، فإن الولايات المتحدة، بالشراكة مع البحرين، ستستضيف حلقة العمل الاقتصادية "السلام من أجل تحقيق الرخاء" في المنامة في الأسبوع المقبل. وتمثل حلقة العمل فرصة بالغة الأهمية لاجتماع الحكومة والمجتمع المدني وقادة الأعمال التجارية من أجل تبادل الأفكار ومناقشة الاستراتيجيات وحشد الدعم للمبادرات والاستثمارات الاقتصادية المحتملة التي يمكن أن تتحقق من خلال إبرام اتفاق سلام. وستعمل حلقة العمل على تيسير المناقشات المتعلقة بإيجاد رؤية طموحة وقابلة للتحقيق وإطار لمستقبل مزدهر للفلسطينيين، بما في ذلك إدخال تحسينات على الإدارة الاقتصادية، وتنمية رأس المال البشري، وتيسير النمو السريع في القطاع الخاص. وقد كنا في غاية الوضوح أن خططنا الكاملة ستتناول جميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي. فالخطة الاقتصادية تكملة للخطة السياسية.

ونفهم أن الرؤية الاقتصادية لن تكون ممكنة إلا من خلال إيجاد حل للمسائل المتعلقة بالوضع النهائي. ولا يمكن تحقيق استدامة النمو الاقتصادي الفلسطيني في البيئة الحالية. والرؤية الاقتصادية خارطة طريق تشمل حافظة مفصلة لمشاريع حقيقية وبرامج لبناء القدرات يمكن أن تطلق العنان للنمو الاقتصادي المستدام الذي يحركه القطاع الخاص عندما يتحقق السلام.

ونود أن نؤكد أنه لهذا السبب، من الأهمية بمكان أن يتحلى الجميع بعقلية منفتحة. فالجلسات يجتمع هنا شهرا بعد شهر. ويستخدم الكثيرون في هذه القاعة نفس نقاط الحوار لوصف حالات لم تتغير. فما هي الإجراءات التي غيرت الواقع في الميدان بشكل إيجابي؟ وتشجع الولايات المتحدة الجميع على التحلي بسعة الأفق، ودراسة هذه الأفكار ثم تقديم الاقتراحات. وجميعنا هنا اليوم نهتم اهتماما بالغا بأن نشهد سلاما بين الإسرائيليين

وفي ذلك السياق، أصبح من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى إعادة التأكيد على معايير الحل القائم على وجود دولتين التي اتفق عليها المجتمع الدولي. وفي غياب أي منظور سياسي، قد يكون هناك ميل إلى الابتعاد عن إطار العمل المتفق عليه، على أساس القانون الدولي وقرارات المجلس، والاستعاضة عنه بقرارات أحادية الجانب. ويجب علينا جميعاً أن ندرك تماماً خطر ذلك الميل.

وأحطنا علماً بعقد حلقة عمل اقتصادية في المنامة يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه، بمبادرة من الولايات المتحدة والبحرين. وكما قلنا، فرنسا على استعداد لدعم أي جهد، بما في ذلك الجهد الاقتصادي، طالما أنه يتفق مع النهج الذي حددناه معاً: وهو إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء وهيئة الظروف الحقيقية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي لفلسطين، وفوق ذلك بناء اقتصاد إقليمي أقوى وأكثر تكاملاً. ولكن السلام الاقتصادي لا يمكن أن يحل محل السعي إلى تسوية سياسية حقيقية على أساس حل الدولتين وجميع المعايير المتفق عليها دولياً، والتي في حد ذاتها راسخة في القانون الدولي وقرارات المجلس. وأي محاولة للانحراف عن تلك المعايير المحددة بصورة جماعية سيكون مآلها الفشل. لا يوجد بديل واقعي أو قابل للاستمرار. وحل هذا الصراع هو حل سياسي أولاً.

وفرنسا، وهي صديقة للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، لها هدف واحد وهو: تنفيذ حل الدولتين من خلال المفاوضات وإحلال سلام عادل ودائم على أساس المعايير التي اتفق عليها المجتمع الدولي. وسنقيم أي مبادرات تتخذ على ذلك الأساس.

السيد ماتيجيلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): من الجهد دائماً عاطفياً الحديث عن القضية الفلسطينية، لأن ذلك يجعل شعب جنوب أفريقيا يعيش ماضيه الصعب من جديد. وأود أن أشكر السيد ملادينوف على إحاطته بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

استقرار دائم في غزة بدون التوصل إلى حل سياسي، بما في ذلك العودة الكاملة للسلطة الفلسطينية. وفي نهاية المطاف، فإن مستقبل غزة لا يمكن فصله عن الهدف المتمثل في إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. لن تكون هناك دولة فلسطينية بدون غزة ولا أي حل سياسي دائم في المنطقة بدون دولة فلسطينية.

ويعيدني هذا إلى تكثيف السياسة الاستيطانية في الضفة الغربية، وهو ما يقوض أسس الحل القائم على وجود دولتين وإمكانية تحقيقه. منذ بداية العام، تمت الموافقة على أكثر من ٥٠٠ ٤ وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية. وفرنسا تشعر بالقلق أيضاً إزاء إعلان السلطات الإسرائيلية في ٣٠ أيار/مايو عن طرح مناقصات لبناء مستوطنات في القدس الشرقية، بما في ذلك أكثر من ٨٠٠ وحدة سكنية. ومع وجود أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ مستوطن، بمن في ذلك ٢٠٠ ٠٠٠ في القدس، نحن على وشك الوصول إلى نقطة اللاعودة. ومختلف المبادرات الرامية إلى تنفيذ القانون الإسرائيلي في الضفة الغربية هي جزء من سياسة ضم الأراضي بحكم الأمر الواقع. نحن نأخذ تلك التطورات على محمل أكثر جدية إذ تزامنت مع بيانات مثيرة للقلق بشأن ضم كل الأراضي المحتلة أو جزء منها.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى أن فرنسا، وفقاً للقانون الدولي وقرارات المجلس، بدءاً بالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، لا تعترف بأي سيادة إسرائيلية على أي من الأراضي المحتلة. ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة، نرى أنه من غير القانوني الاستيلاء على الأراضي بالقوة، سواء في القدس أو الضفة الغربية أو مرتفعات الجولان.

وإذا استمرت تلك الاتجاهات، سيعني ذلك تخلي الفلسطينيين عن تطلعاتهم الوطنية، التي تتطلب إقامة دولة، ونبذ الإسرائيليين للطابع الديمقراطي لدولة إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان وضع حد لخطاب الكراهية والتحريض على العنف، والذي استمر كما ذكر المنسق الخاص للتو، وتدينه فرنسا.

مسؤوليته من جديد وأن يتصرف بحزم لمساعدة إسرائيل وفلسطين على التوصل إلى سلام دائم في الشرق الأوسط.

وعلى مر السنين، اتفق على أطر قانونية راسخة، بما في ذلك مبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

لقد حان الوقت الآن لوضع تلك المبادئ التوجيهية موضع التنفيذ.

أحطنا علما باجتماع البحرين الذي ستعقده الولايات المتحدة في وقت ما من هذا العام.

من بين الجوانب الحيوية لضمان السلام الدائم والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط أن يتحدث الطرفان مع بعضهما البعض مباشرة، وأن يتفاوضا مباشرة لتَلَمَّس سبيل موثوق بها للسلام ومقبول لدى الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. ويجب أن تشمل هذه المناقشات المباشرة جميع مسائل الوضع النهائي، ولا سيما ما يتعلق بالحدود، ووضع القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين. ويؤدي تآكل تلك المسائل الأساسية بالعمل الانفرادي الضار إلى تقويض جهود صنع السلام السابقة ويضر باحتمالات إحلال سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. ويجب على مجلس الأمن وشركائه في السلام أن يبذلوا كل جهد ممكن من أجل الإتيان بجميع الأطراف إلى طاولة المفاوضات بغية تمكينهم من إيجاد حلول سلمية طويلة الأجل.

فيما يتعلق بالحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، فقد فشلنا جميعا أيضا. ولا يزال الفلسطينيون يعيشون في بيئات غير مقبولة حيث تُقيد حركتهم، وتُصادر أراضيهم وممتلكاتهم، ولا يمسون بزماد مستقبلهم. وفي غزة، أثر الحصار الإسرائيلي غير القانوني تأثيرا شديدا وسلبا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وقد تفاقم ذلك

إننا جميعا نعلم مقولة أن الامبراطور الروماني نيرو اشتهر بأنه كان مبتهجا بينما تحترق روما. إذا ما قرر المجلس، وفي الواقع المجتمع الدولي، مواصلة التعامل مع القضية الفلسطينية بالطريقة التي نتعامل بها حاليا، سيحكم علينا التاريخ من دون شك كما حكم على أعمال نيرو البغيضة. نحن نضيع الوقت بينما يتلاشى واقع إقامة دولة فلسطينية مستقلة وآمنة ومكتفية ذاتيا ببطء.

ومما يزيد من تفاقم الآثار المترتبة على الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني، في وقت سابق من هذا الأسبوع سلط محافظ سلطة النقد الفلسطينية، السيد عزام الشوا، الضوء على القيود المالية الشديدة التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، الأمر الذي يجعل من الصعب جدا تقديم الخدمات الأساسية للشعب الفلسطيني.

في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي دعا جميع الأطراف إلى وضع حد للمطالبات الإقليمية واحترام السيادة وإسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة. في عام ٢٠١٩، وبعد مرور ٥٢ عاما، لم يحدث ذلك بعد. عقب جيلين، لم يحدث ذلك. وفي الواقع، وسعت إسرائيل نطاق احتلالها بصورة غير قانونية دون عواقب على الإطلاق من المجلس.

من عام ١٩٦٧ إلى كانون الثاني/يناير من العام الماضي، تم تشييد ٢٥٠ مستوطنة في الضفة الغربية وتوفير الإسكان لـ ٦١١ ٠٠٠ شخص أو ١٠ في المائة من سكان إسرائيل ونقل ١٢ في المئة من السكان الفلسطينيين من أراضيهم. منذ ذلك الحين، وعلى مدى ١٨ شهرا شهد ذلك الرقم زيادة حادة، كما سمع المجلس.

هذه المظالم التاريخية ضد فلسطين وشعبها يجب معالجتها. ويجب على المجلس أن يتحمل مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة ويتخذ إجراء. لقد طال انتظار تحمل مجلس الأمن

حزيران/يونيه. وهذه خطوة أخرى نحو قبول المجتمع الدولي قبولاً كاملاً لحقيقة أن فلسطين دولة بالفعل.

أقر المجتمع الدولي بأن الحل الوحيد الموثوق به هو الحل القائم على دولتين: دولة فلسطين ودولة إسرائيل، على أساس حدود عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة. وأي خطة سلام يقترحها أي شخص يجب أن تعترف بهذه الحقائق وألا تستبقيها، وأن تضمن قيام دولة فلسطينية تتمتع بالسيادة والسلامة الإقليمية والازدهار.

كما قلنا مراراً في هذه القاعة، لا يمكن قمع أي شعب إلى الأبد. هذا لن يحدث أبداً سوف يقاوم ويقاوم. حتى لو بقي واحد فقط واقفاً، فإن هذا الشخص سوف يقاوم. وكان هذا صحيحاً بالنسبة لنا جميعاً، وسيكون صحيحاً بالنسبة للفلسطينيين. إذا قُتل فلسطيني واحد، فإن الفلسطيني الذي بقي على قيد الحياة سيقاوم القمع والاحتلال. ويجب أن يحيط المجلس علماً بذلك.

إن إحلال السلام في إسرائيل أمنية نبتهل إلى الله كل يوم من أجل تحقيقها، لأننا جميعاً نبتهل إلى الله من أجل إحلال السلام للإسرائيليين. إنهم بشر منا. ولكن هذا لن يحدث إلا عندما تكون فلسطين حرة وتنعم بالسلام. وينبغي للمجلس أن يساعد الطرفين - الإسرائيليين والفلسطينيين - على إحلال السلام من أجل أطفالهما والأجيال المقبلة.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أنا أيضاً أرحب بهذه الإحاطة الإعلامية عن آخر التطورات في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأهنئ السيد نيكولاوي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية المفيدة، التي تذكر مرة أخرى أعضاء المجلس بضرورة تنسيق جهودهم لاستعادة السلام والاستقرار الدائم في المنطقة.

بسبب حجب إسرائيل لعائدات الضرائب والإيرادات الجمركية التي تعود عن حق إلى السلطة الفلسطينية لكي تتصرف بما تراه مناسباً. وفي هذا الصدد، تدعو جنوب أفريقيا إلى رفع الحصار غير القانوني فوراً، والإفراج عن جميع الإيرادات الضريبية والجمركية التي يتم تحصيلها نيابة عن السلطة الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بالضفة الغربية، فنرى استمرار التوسع في المستوطنات غير القانونية ومصادرة وتدمير الممتلكات والأراضي الفلسطينية في انتهاك مباشر للقانون الدولي، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). مرة أخرى، لم يتخذ المجلس أي إجراء لرفع ذلك الظلم. وينبغي للتقارير المفصلة عن التطورات الأخيرة المتعلقة بتوسيع المستوطنات أن تجبر المجلس على التصرف، وذلك على أضعف الإيمان.

كما سمعنا في الشهر الماضي، واعترف بذلك العديد من أعضاء المجلس، فإن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تؤدي دوراً حيوياً في حياة معظم الفلسطينيين من خلال توفير الخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير فرص التوظيف في مجالات عديدة. ويجب أن يحظى عملها المهم بالدعم والتشجيع الكاملين، ونأمل أن يحظى مؤتمر الأمم المتحدة المقبل في وقت لاحق من هذا الشهر بالدعم. ونسجل في المحضر تقديرنا لتلك البلدان التي واصلت، في ظل ظروف صعبة، مساعدة الأونروا، كما ذكر السيد ملادينوف.

إن كنتم تريدون حرمان الناس من وسائل الاعتماد على الذات، وسبل العيش، والمستقبل وتحويلهم إلى متسولين يائسين، فخذوا أراضيهم وقيدوا حركتهم. وهذا ما حصل ولا يزال يحصل للفلسطينيين. لقد راقب المجلس كثيراً وتحدث، لكن لم يحدث شيء منذ ٧٠ عاماً، لا شيء.

على الجانب الإيجابي، نحن دولة فلسطين على انضمامها بنجاح إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصفة مراقب في ١٨

ذات الصلة بموجب القانون الدولي، ولا سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ويشكل ميل بلدي القوي للحوار باعتباره الوسيلة المفضلة لتسوية النزاعات بين الشعوب، وكذلك موقفه الثابت المؤيد لأمن دولة إسرائيل وحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير، أساس دعوته لتحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي مواجهة المأزق الحالي، وكذلك العنف الملاحظ في الشرق الأوسط، يكرر وفد بلدي دعمه لتوافق الآراء الدولي بشأن الحاجة إلى إعادة إطلاق محادثات السلام بين الأطراف المعنية، ومن وجهة النظر هذه، نتطلع إلى نتائج المؤتمر الذي دعت الولايات المتحدة إلى عقده في البحرين.

ولا يزال بلدي يشعر بقلق عميق كذلك إزاء الحالة الإنسانية في غزة، التي تتسم بصعوبة متزايدة في الحصول على الرعاية الصحية، فضلاً عن النقص المستمر في المياه وانقطاع التيار الكهربائي. وهذه الأزمة الإنسانية، التي تفاقت جراء الحالة الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، وأدت إلى الدفع غير المنتظم لمرتبات الموظفين المدنيين وارتفاع معدلات البطالة، لا سيما بين الشباب، تبدو غير مقبولة لنا على الإطلاق. ولذلك ترحب كوت ديفوار بالدعمين المادي والمالي لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة والشركاء الدوليين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وتكرر دعوتها لهم بتأكيد إجراءاتهم الحيوية على نحو يصب في مصلحة السكان في مخنة، خلال مؤتمر الدعم المقرر عقده في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

وفي الختام، تود كوت ديفوار أن تعرب عن دعمها لجميع المبادرات الرامية إلى تهيئة الظروف لاستئناف الحوار الإسرائيلي الفلسطيني، وتدعو إلى المصالحة بين حركتي فتح وحماس لتمكين السلطة الفلسطينية من ممارسة مهامها بالكامل في كل من غزة والضفة الغربية. وتؤكد مجدداً دعمها للسيد نيكولا ملافينوف

بعد عقود عديدة من خطة تقسيم فلسطين التي اقترحتها الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧، لا يزال المجتمع الدولي يكافح من أجل إيجاد حلول نهائية لأزمة تزداد حدة وتعقيداً. إن الحالة السياسية والأمنية مستمرة في التدهور وتحدث أثراً سلبياً على الحالة الإنسانية بطريقة تبعث على القلق، ولا سيما في قطاع غزة والضفة الغربية، كما ذكرنا السيد ملادينوف بمنتهى التفصيل، كما أوضح ذلك زميلي، سفير جنوب أفريقيا جيري ماتجيبلا. لذلك يحث وفدي القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على التغلب على الظروف باستئناف المفاوضات على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

تحقيقاً لهذه الغاية، يكرر وفدي التزامه بأمن إسرائيل وبحق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

وعلاوة على ذلك فإننا نؤيد الحل المتمثل في قيام دولتين تتعايشان بسلام داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتيهما القدس.

لقد وصل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلى طريق مسدود، رغم جهود الوساطة العديدة التي بذلتها الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الدولية الفاعلة. وبالإضافة إلى التحديات السياسية والأمنية التي تكتسب أبعاداً تندر بالخطر بشكل متزايد كل يوم في الأراضي الفلسطينية، وخاصة في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، هناك أزمة إنسانية تقوض الأمل في تحقيق السلام الدائم المتولد عن اتفاق أوسلو لعام ١٩٩٣ وبروتوكوله اللاحق. ويزيد الغياب الفعلي لإطار عمل مناسب للتسوية السياسية بين الأطراف المتحاربة والأيدولوجية والخطابات الملتزمة لكلا الجانبين، من حدة التوترات ويعرض السكان المدنيين لأعمال لعنف المسلح. وبالنظر إلى الوضع الحساس السائد، تكرر كوت ديفوار دعوتها إلى ضبط النفس لجميع أصحاب المصلحة وتدعوهم إلى الامتنال الصارم لقرارات الأمم المتحدة

في التزامه بتعزيز الحوار البناء بهدف التوصل إلى تسوية دائمة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مما سيتيح استعادة السلام والاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

السيدة فرونييتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، إسمحوا لي أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية، التي كانت، كما هو الحال دائماً، دقيقة ومفيدة جداً.

واسمحوا لي أن أنتقل أولاً إلى الحالة الميدانية، التي هي مقلقة للغاية. ففي الأيام الأخيرة، علمنا مرة أخرى عن تصاعد محتمل لأعمال العنف في غزة. ويجب إدانة إطلاق الصواريخ على إسرائيل، الذي لم يلحق الأذى بأحد لحسن الحظ، بأشد العبارات الممكنة. وقد لاحظنا أيضاً أنشطة أخرى، مثل استخدام البالونات الحارقة التي أطلقت من غزة. وفي هذا السياق، إسمحوا لي أن أؤكد مجدداً أننا نعتزف بحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن النفس وفي ضمان أمن مواطنيها. فمثل هذه الأعمال تمثل تصعيداً خطيراً قد يخرج عن السيطرة بسرعة. ويجب على حركة حماس والأطراف الفاعلة الأخرى في غزة الامتناع عن الأعمال والاستفزازات العنيفة ضد إسرائيل، بما في ذلك الطائرات الورقية الحارقة المذكورة والبالونات التي أطلقت بهدف تدمير الممتلكات والأصول الإسرائيلية.

وينبغي لنا التمسك بتوافق الآراء الدولي القائم على أن السبيل الوحيد للمضي قدماً للفلسطينيين وإسرائيل هو التفاوض على حل الدولتين، مع وجود دولة إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية تتوفر لها مقومات البقاء في الضفة الغربية وغزة تعيشان جنباً إلى جنب الجانب في سلام وأمن، والتفاوض على حدود استناداً لخطوط عام ١٩٦٧ مع الاتفاق على تبادل الأراضي. وينبغي أن يكون هدفنا اليوم هو استعادة الأفق السياسي لاستئناف عملية سلام حقيقية لتحقيق هذه الغاية.

وينبغي إيجاد حل لجميع قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك القدس، من خلال حل الدولتين المتفاوض عليه.

ويجب أن نكون صريحين مع أنفسنا - على المسار السياسي علينا أن نعتزف بأن العملية تكاد تكون متوقفة تماماً في الوقت الحالي. حيث يزيد الانقسام الفلسطيني الداخلي من تفاقم حالة سكان غزة ويضعف التطلعات الوطنية للفلسطينيين. وهناك حاجة ملحة لإعادة إطلاق عملية المصالحة الفلسطينية الداخلية. ويجب أن يلتزم الجميع بالجهود المصرية المبذولة في هذا الصدد.

وقد أيدت بولندا منذ فترة طويلة ولا تزال تؤيد معايير الحل السلمي للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي القائمة على احترام المبادئ الدولية المنصوص عليها في القانون الدولي. ومما يؤسف له أن الحالة على الأرض مستمرة في التدهور، ولا تزال فكرة حل الدولتين تتفكك قطعة قطعة، لا سيما بسبب توسيع المستوطنات الإسرائيلية. ونحن قريبون للغاية من النقطة التي قد يكون من الصعب فيها، إن لم يكن من المستحيل، إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء.

إن موقف بولندا من سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة واضح ولم يتغير؛ وهو أيضاً موقف الاتحاد الأوروبي المعروف. فجميع الأنشطة الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي. إذ إنها لا تؤدي فقط إلى تضائل قابلية حل الدولتين وإمكانية تحقيق السلام الدائم، ولكن يتعين علينا أيضاً، أن نكون صادقين مع أنفسنا، فهو يشكل عقبة أمام تحقيق السلام. لقد كان اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بمثابة تأكيد قوي لتوافق الآراء الدولي بشأن هذه المسألة. وأكد القرار عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية، وشدد على أن وقف الأنشطة الاستيطانية ضروري لإنقاذ حل الدولتين. كما أننا قلقون للغاية من عمليات الهدم المخططة لقرية خان الأحمر

الفلسطينية، ونواصل مطالبة إسرائيل بالتخلي عن هذه الخطط بشكل كامل. ناهيك عن تداعياته المدمرة على جهود السلام. وقد أردت فحسب أن أوضح ذلك بجلاء.

واسمحوا لي أن أختتم بالإشادة بالجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي للسماح لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بالوفاء بولايتها المتمثلة في توفير خدمات الإغاثة والتنمية والحماية الأساسية للاجئين الفلسطينيين والنازحين جراء الصراع. وفي رأينا لا تزال الأونروا مساهما رئيسيا في توفير المساعدات الإنسانية وتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة. وفي هذا السياق، فإننا نتطلع إلى مؤتمر الأونروا الذي سيعقد في نهاية هذا الشهر في نيويورك.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

قبل أن أبدأ كلمتي بشأن الشرق الأوسط، أود فقط الإعراب عن أسفنا العميق لسماعنا عن الهجوم الإرهابي الذي وقع في ١٦ حزيران/يونيه في نيجيريا بالقرب من مايدوجوري، والذي أودى بحياة ٣٠ شخصا على الأقل. إن البيان الصحفي بشأن هذا الهجوم (SC/13852) الذي أصدره مجلس الأمن للتو هو بيان مرحب به، لكن نعبر عن تعازينا وتعاطفنا مع المتضررين ومع نيجيريا.

وبالانتقال إلى الشرق الأوسط، أشكر السيد ملادينوف على إحاطته. وأعتقد أن بعض المواضيع المشتركة آخذة في الظهور. وبالنسبة للمملكة المتحدة، نشاطات الأمين العام آراءه بشأن توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ومن المخيب للآمال أن السلطات الإسرائيلية نشرت مناقصات، في ٣٠ أيار/مايو، لبناء أكثر من ٥٠٠ وحدة استيطانية في القدس الشرقية. وندين ذلك القرار. وكما أشار غيري، فإن التصعيد المستمر للنشاط الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية يشكل انتهاكا للقانون الدولي، كما أعيد التأكيد عليه في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). كما أن ضم أي جزء من الضفة الغربية يتعارض مع القانون الدولي،

بالتحول إلى غزة، فإن المملكة المتحدة تدين الهجوم الصاروخي الذي شنه مقاتلون فلسطينيون على جنوب إسرائيل في ١٣ حزيران/يونيه. وندين بشدة جميع أعمال الإرهاب ونندعو حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية إلى وضع حد نهائي لتحريضها ضد إسرائيل ولإطلاق الصواريخ عليها. وقد شعرنا بالحزن إثر التقارير الواردة عن وفاة عامل طبي فلسطيني متأثرا بجراحه جراء إصابته في الشهر الماضي برصاصة مطاطية في وجهه على مشارف غزة. ويصعب علينا جدا فهم أعمال قتل من يقدمون الخدمات الطبية.

ولذلك، نود أن نغتني هذه الفرصة مرة أخرى لحث جميع الأطراف المعنية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من خطر العنف واستئناف تحقيق تقدم نحو إبرام اتفاق طويل الأجل. فلا يمكن للمجتمعات المحلية في إسرائيل وغزة التحرر من خطر العنف إلا من خلال إيجاد حل سياسي طويل الأجل يعيد سيطرة السلطة الفلسطينية على غزة.

وقد أعلنت المملكة المتحدة، في ٢٩ أيار/مايو، استجابة للحالة الإنسانية المشقة، عن حزمة دعم بقيمة مليوني دولار لفائدة منظمة الصحة العالمية للمساعدة في سد الفجوة القائمة في مجال علاج الصدمات النفسية وتوفير الرعاية في حالات الطوارئ في غزة، وستساعد على إنشاء وحدة جديدة لتركيب الأطراف. ويجدوننا الأمل في أن تساعد حزمة الدعم تلك في تخفيف الضغط على الخدمات الصحية الواقعة تحت ضغط شديد في غزة.

أنتقل الآن إلى المشاهدات التي حدثت في الحرم الشريف/ جبل الهيكل في ٢ حزيران/يونيه. وبالنظر إلى الأهمية الدينية والحساسية السياسية للأماكن المقدسة، نتطلع إلى أن تحافظ جميع الأطراف على الوضع الراهن وأن تدخل في حوار لكفالة

أخيراً، تطرق متكلمون آخرون إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وأود أن أعيد التأكيد على أن المملكة المتحدة لا تزال ملتزمة بقوة بدعم الأونروا واللاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ونرحب بالجهود التي تبذلها الأونروا من أجل توسيع قاعدة جهاتها المانحة. وأود أن أشجع البلدان الأخرى على تقديم مزيد من التمويل وعلى جعل المدفوعات أكثر قابلية للتنبؤ. وفي هذا السياق، نتطلع إلى نجاح مؤتمر إعلان التبرعات الذي سيعقد هنا في نيويورك في الأسبوع المقبل.

السيد ميسا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نرحب بعقد هذه الجلسة ونشكر السيد ملادينوف على إحاطته الشاملة.

تتابع بيرو بقلق بالغ استمرار حلقة التدمير فيما يتعلق بمسألة فلسطين، حيث نشهد فترات يتصاعد فيها العنف، كما كان الحال على مدى الأشهر الأخيرة، تتبعها فترات عابرة من الهدوء النسبي. وهذا النمط، إلى جانب تقاعس مجلس الأمن وتكاسل بعض الجهات الفاعلة الرئيسية، يؤثر تأثيراً سلبياً في سياق شديد التقلب أصلاً ويسفر عن عواقب لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للشرق الأوسط والعالم عموماً. وما يشعركم بالجزع أنه يبدو أن آفاق التوصل إلى حل سياسي تزداد ضعفاً باطراد وأن الإجراءات الانفرادية تنطوي على خطر التسبب في زيادة تصعيد التوتر والعنف.

وتعيد بيرو تأكيد إدانتها الشديدة لإطلاق حماس للصواريخ والأجهزة الحارقة، الأمر الذي يهدد حياة السكان المدنيين الإسرائيليين ويتسبب في أضرار مادية ويزيد من تقويض إمكانية التوصل إلى حل سياسي.

ونؤكد، في الوقت نفسه، على أن مشروعية دفاع إسرائيل عن نفسها، عملاً بالقانون الدولي الإنساني، تتوقف على التزامها الصارم بمبادئ التناسب والتمييز والتحوط. ويجب علينا

الهدوء، لا سيما خلال المناسبات الدينية مثل شهر رمضان المبارك.

وبخصوص إيجاد حل للنزاع، تواصل المملكة المتحدة، بالتعاون مع غيرها من الدول الأعضاء، تشجيع التوصل إلى حل عادل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونفهم، ويبدو أن هذا الفهم يتشاطره معظم أعضاء المجلس، أن السلام المستدام يتطلب أن تنعم إسرائيل بالسلام والأمن وأن تعيش جنباً إلى جنب مع دولة فلسطينية ذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء على أساس حدود عام ١٩٦٧ ووفقاً للتبادل المتفق عليه للأراضي، على أن تكون القدس عاصمة مشتركة للدولتين وأن يتم إيجاد تسوية واقعية عادلة ونزيهة ومتفق عليها لمسألة اللاجئين. ولا بد من الاتفاق على ترتيبات أمنية تكفل للإسرائيليين منع تجدد أعمال الإرهاب، وتكفل للفلسطينيين احترام سيادتهم وتضمن حرية التنقل وتبرهن على أن الاحتلال قد انتهى.

وتحقيقاً لتلك الغاية، أغتنم هذه الفرصة لتشجيع زملائنا من الولايات المتحدة على طرح مقترحات مفصلة لاتفاق سلام قابل للتطبيق بين الإسرائيليين والفلسطينيين، تعالج الشواغل المشروعة لكلا الطرفين. وما زلنا نعتقد أن السبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو من خلال إجراء محادثات سلام موضوعية تفضي إلى حل الدولتين.

وسيُعقد اجتماع في البحرين في الأسبوع المقبل بشأن الحالة الاقتصادية وللمناقشة تلك المقترحات. وذلك أمر جدير بالترحيب. ويلزم القيام بالمزيد لتمكين الفلسطينيين من ممارسة التجارة بحرية مع بقية العالم. وفي المقابل، يتطلب ذلك السماح بقدر أكبر من حرية حركة السلع والأشخاص وتخفيف القيود الإسرائيلية. وفي نهاية المطاف، يتعين التوصل إلى حل سياسي للنزاع حتى يزدهر الاقتصاد الفلسطيني.

المجتمع الدولي واضطلاع مجلس الأمن بدور بناء يشكّلان أمرين أساسيين.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

إننا نشعر بالقلق إزاء استمرار المصادمات والمواجهات في غزة والمسجد الأقصى والوضع المتصاعد باطراد. وقد أحطنا علما بحقيقة أن المبادئ الأساسية لتسوية القضية الفلسطينية أعيد تأكيدها في القمة الطارئة لجامعة الدول العربية وفي قمة منظمة التعاون الإسلامي، اللتين عقدتا مؤخرا في المملكة العربية السعودية. إن حماية الحقوق والمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي. وأود التأكيد على النقاط التالية.

أولا، من أجل التنفيذ الفعال للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، يتعين على الأطراف المعنية أن توقف فورا جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض المحتلة، وأن تكف عن هدم المنازل الفلسطينية وتدمير الممتلكات الفلسطينية وأن تتخذ تدابير لمنع العنف ضد المدنيين. يجب أن توقف على الفور جميع الإجراءات التشريعية والتحركات الانفرادية التي تهدف إلى إضفاء الشرعية على الأنشطة الاستيطانية، ويجب اتخاذ تدابير عملية لإزالة آثارها.

ثانيا، يجب على الأطراف أن تسعى للتوصل إلى تسوية مناسبة لمسألة الوضع النهائي للقدس - تلك المسألة المعقدة والحساسة والأساسية في تسوية القضية الفلسطينية والحاسمة بالنسبة للسلام والهدوء الإقليميين. إن المصادمات التي وقعت مؤخرا عند المسجد الأقصى تثير القلق. ويجب على جميع الأطراف أن تتصرف بحذر، بناء على مبادئ احترام التعددية في التاريخ، وبالتالي تعزيز الإنصاف والعدالة، وتنفيذ توافق الآراء الدولي وتحقيق التعايش السلمي، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي. وعلى الأطراف أيضا إجراء

أن نذكر، في ذلك الصدد، بالتزامها بالامتنثال لقرارات مجلس الأمن. ونعتقد، بصفة خاصة، أن هناك حاجة ملحة وعاجلة لوضع حد لتزايد النشاط الاستيطاني وهدم المنازل والإخلاءات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). فتلك الأعمال تتعارض مع القانون الدولي وتعرض للخطر السلامة الإقليمية للدولة الفلسطينية وتقوض آفاق تحقيق حل الدولتين.

نلاحظ بقلق استمرار تدهور الحالة الإنسانية في غزة والضفة الغربية، وكيف أن ذلك يسهم في تأجيج تزايد الراديكالية والتطرف بين السكان. ونرحب بالمساهمات المالية الكبيرة التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية في غزة، والتي ساعدت على تحسين إمدادات الكهرباء وإيجاد فرص عمل وتوفير الخدمات الطبية. ومع ذلك، فإننا نشدد على الطابع المؤقت لهذه التدابير التي يجب أن تتبعها اتفاقات سياسية لوضع حد لمعاناة الملايين من الفلسطينيين. ويعني ذلك، في جملة أمور، إحراز تقدم ملموس في عملية المصالحة بين الفلسطينيين، الأمر الذي يقتضي استعادة سيطرة السلطة الفلسطينية على جميع أنحاء المنطقة. وكذلك يعني إنهاء الحصار المفروض على غزة بموجب شروط تكفل أمن إسرائيل.

وعلاوة على ذلك، يساورنا القلق إزاء الأثر المزعزع للاستقرار لقرار الحكومة الإسرائيلية المتمثل في الامتناع عن تسليم نسبة كبيرة من عائدات الضرائب الفلسطينية. ونرحب، في ذلك الصدد، باستعداد البلدان العربية للنظر في الخيارات المتاحة لتقديم المساعدة خلال الاجتماع المقبل الذي سيعقد في القاهرة. ومع ذلك، نشير إلى أن الحل النهائي للمشكلة يكمن في الاحترام الصارم للالتزامات التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين.

في الختام، أعيد تأكيد التزامنا بحل الدولتين، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن المنظمة. ولكي يتحقق ذلك، فإن دعم

مرة أخرى، نشعر بخيبة الأمل إزاء استمرار الأعمال الاستفزازية من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك أعمالها المزعزعة للاستقرار وانتهاكاتهما للوضع والمكانة التاريخية للحرم القدسي الشريف، مما يثير التوترات لا في المنطقة فحسب، بل في المناطق المجاورة أيضا.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء عدم اتخاذ أي تدابير ملموسة، بما في ذلك من قبل هذه الهيئة، فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس أن يبذل قصارى جهده لتهيئة بيئة مؤاتية لجميع الأطراف لتنفيذ هذا القرار.

وقد أحطنا علما أيضا ببيان السيد ملادينوف بشأن الأعمال الاستفزازية المختلفة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في غزة. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن الإدلاء بأي تصريحات يمكن أن تفضي إلى تصعيد التوترات. ونشاطر السيد ملادينوف الرأي الذي شدد عليه ومفاده أن التدابير الاقتصادية لا يمكن اعتبارها العنصر الوحيد الذي يتعين حله عند معالجة قضية فلسطين.

وبهذه الملاحظات في الاعتبار، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط هامة في ملاحظاتي اليوم.

النقطة الأولى تتعلق بالأزمة الإنسانية في فلسطين. وفي ظل غياب أي مؤشر على وجود محادثات سياسية في الأفق، تستمر الأحوال المعيشية للفلسطينيين في التدهور كل يوم، سواء في غزة أو في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. والفلسطينيون ما زالوا محرومين من حقوقهم. وأملهم في مستقبل أفضل يتلاشى. وأمام أعيننا، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال تفكيك الصفقات السياسية السابقة والمعايير التي تشكل أساس حل الدولتين. والممارسات الواسعة النطاق والمستمرة مثل العنف المستمر وتوسيع المستوطنات والتهديدات المتزايدة من قبل المستوطنين وحصار غزة وهدم الممتلكات وعمليات الإخلاء إنما تزيد من تفاقم الحالة الاقتصادية وتشكل تهديدا أمنيا خطيرا.

محادثات من أجل التوصل إلى حل يمكن أن يوازن بين مصالح الجميع.

ثالثا، يتعين على الأطراف إبقاء الحالة الاقتصادية والإنسانية في فلسطين قيد النظر، واتخاذ التدابير اللازمة لتحسينها. لقد أدى الحصار المطول لقطاع غزة إلى أوضاع إنسانية حادة في المنطقة ولا تفضي إلى الاستقرار الإقليمي. ويجب اتخاذ تدابير فورية لرفع الحصار في غزة بالكامل للحيلولة دون أي تصعيد محتمل. والصين تشعر بالقلق إزاء تصرفات بعض الأطراف بحجب بعض الإيرادات الضريبية التي تحصلها نيابة عن فلسطين. وندعو الأطراف المعنية إلى الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية ذات الصلة، مثل بروتوكول باريس بشأن العلاقات الاقتصادية، والتنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكشف دعمه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وننتطلع إلى ختام ناجح لمؤتمر إعلان التبرعات الوشيك.

إن الشرق الأوسط يحتاج إلى السلام والاستقرار. وليس هناك من بديل لحل الدولتين، فهو الحل الصحيح الوحيد للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. وتمشيا مع مبادرة السلام العربية، ومبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، يجب أن يلتزم المجتمع بنهج قائم على المفاوضات من أجل حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية وصولا إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إقامة دولة فلسطين كاملة السيادة، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وأي مبادرة جديدة يجب أن تفي بتلك المبادئ التوجيهية الدولية.

السيد شهاب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية المستكملة بالمعلومات كالمعتاد عن الحالة على أرض الواقع.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه في وقت سابق من هذا الشهر، خلال الأيام العشر الأخيرة من شهر رمضان، في وقت تواجدت فيه أعداد كبيرة من السكان في الحرم الشريف، كان هناك استفزاز آخر من جانب المستوطنين وقوات الأمن التابعة للسلطة القائمة بالاحتلال في محاولة لاقتحامه.

ومرة أخرى، كان هذا انتهاكا للوضع القائم. والمؤسف أكثر من ذلك هو أن العدوان وقع أثناء إحياء ذكرى احتلال القدس الشرقية في عام ١٩٦٧. ولا غرابة في أن عددا من الفلسطينيين قد أصيبوا بجروح أثناء الحادث. ويود وفد إندونيسيا أن يحذر من أن تحويل النزاع إلى صراع ديني هو شيء يجب الحيلولة دونه، لأن عواقبه قد تكون خطيرة للغاية. أعتقد أننا جميعا هنا متفقون على ذلك.

نحسب إسرائيل على احترام التاريخ والوضع الراهن وتجنب اتخاذ أي تدابير أو سياسة غير حساسة قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار.

أخيرا، من زاوية إيجابية، أرحب بالاتفاق المبرم بين دولة فلسطين والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن اتفاق ضمانات، وضع دولة فلسطين على قدم المساواة مع الأعضاء الآخرين.

مرة أخرى، ندعو هذه الهيئة إلى ممارسة سلطتها فيما يتعلق بالحالة في فلسطين. فلنكن منصفين ونضع العدالة فوق كل شيء.

السيد سينغر ويزيغور (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): وفقا للممارسة المعتادة، نشكر المنسق الخاص ملادينوف على عرض تقرير اليوم علينا، مع التسليم بالتحدي الكبير الذي ينطوي عليه عمله في ظروف غير مواتية تماما. وللأسف، فإن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط والاتجاه الذي تنحو إليه ما برحا يشكلا مصدر قلق وغضب كبيرين لنا، حيث نشهد اتجاها يزداد سوءا تدريجيا بحيث يقرننا م على نحو

وتواصل إسرائيل حجب تحويل الإيرادات الضريبية الفلسطينية إلى السلطة الفلسطينية - وهذا إجراء خطير من جانب السلطة القائمة بالاحتلال. وسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على أننا لا يمكننا أن نجادل في رفض السلطة الفلسطينية قبول تحويل ما هو أقل من كامل المبلغ المستحق لها، ولكن لا بد أن نطالب إسرائيل بعدم أخذ ما يخصها.

وهذا يقودني إلى النقطة الثانية، وهي الدور الهام الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في خضم تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين. وكمنظمة تقدم الخدمات الأساسية لنصف سكان غزة، توفر الأونروا بصيص أمل صغير. والتبرعات السخية المقدمة من العديد من البلدان دليل واضح على دعم ومسؤولية المجتمع الدولي فيما يتعلق بوجود الأونروا لما فيه صالح الشعب الفلسطيني. إن الأونروا ذات أهمية حيوية للاجئين الفلسطينيين والفلسطينيين عموما. وهي أقل ما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة لمساعدة الفلسطينيين، بالنظر إلى عجز مجلس الأمن عن التصرف رسميا بناء على قراراته فيما يتعلق بفلسطين. إن الأمم المتحدة مدينة لفلسطين وعلينا أن نسدد هذا الدين، الآن أو في المستقبل. وفيما يتعلق بهذه النقطة، أود أن أذكرنا جميعنا هنا أنه في ٢٥ حزيران/يونيه، أي بعد أيام قلائل من الآن، سيكون هناك مؤتمر لإعلان التبرعات للأونروا. لقد قمنا بعمل جليل في العام الماضي، مما ساعد على منع الأونروا من الانهيار. وأحث جميع الوفود على أن تبدي نفس روح الالتزام مرة أخرى هذا العام.

والنقطة الثالثة هي الحفاظ على الوضع التاريخي للحرم الشريف، والذي أشرت إليه في البداية. لقد كان الحرم الشريف دائما هو مركز العنف بسبب ما يمثله، روحيا وثقافيا. ومن الأهمية بمكان أن نذكر أنفسنا بأن ما يحدث هناك لا يؤثر على المنطقة المباشرة فحسب، بل يمتد إلى مناطق بعيدة في العالم.

وفقا لذلك، فيما يتعلق بالقدس، تماشيا مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، نشدد على أننا نعترف بطابع مدينة القدس الشريف ومركزها الخاص، وبُعدها الروحي والديني والثقافي، وطابعها الخاص وتراثها بوصفها مكانا مقدسا بالنسبة للأديان التوحيدية الثلاث: الإسلام والمسيحية واليهودية، ونعارض أي تدبير يرمي إلى تغيير ذلك الطابع والوضع.

وفي الوقت نفسه، ندين بأشد العبارات جميع أعمال العنف التي لا تزال تحدث في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك استخدام القوة المميتة أثناء المظاهرات والاشتباكات والعمليات الأمنية وغيرها من الأعمال في غزة والضفة الغربية، التي تشمل الأطفال والنساء والموظفين الطبيين، ولا ينبغي استهداف أي منهم على الإطلاق. وندين أيضا قيام حماس ومليشيات فلسطينية أخرى بإطلاق الصواريخ والأجهزة والمتفجرات الحارقة من غزة.

لا تزال الحالة الإنسانية في غزة حرجية، وتزداد حدة بسبب الحالة البيئية المزعجة التي تحد من إمكانية الحصول على مياه الشرب، وتؤثر بالتالي على الصحة والأمن الغذائي والتنمية، ويزيد من تفاقمها انتشار انعدام الأمن، وأزمة الكهرباء، وعدم توفر الفرص. لذلك، نثني على العمل الحيوي الذي تؤديه على أرض الواقع مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ونشيد أيضا بالدعم الذي تقدمه البلدان الصديقة، لتخفيف المعاناة وإحداث التغيير.

أود أن أختتم بياني بالقول إننا لن نحقق السلام بمجرد الإدلاء ببيانات شهرا بعد شهر. علينا ألا نخدع أنفسنا. وإذا كنا نريد حقا إحلال السلام، فإن الخطوة الأولى لتحقيق هذه الغاية تتمثل في إنهاء خطاب الكراهية من كلا الجانبين. هذا هو رأينا.

السيد شولتز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية الشاملة.

خطير من حافة استحالة تحقيق سلام عادل ودائم وشامل، يقوم على أساس حل الدولتين، وهو الحل الوحيد القادر على البقاء.

ومع ذلك، فإن إسماع ما يخالطنا من مشاعر، كما نفعل في كثير من الأحيان في هذه القاعة، لا يعفينا من المسؤولية الأساسية المنوطة بمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين، ونجاحه في مهمته يتطلب منه أن يتصرف بحزم وفعالية جنبا إلى جنب مع مواقفنا وفي توافق مع السلطة والاحترام اللذين تستحقه منارة النظام العالمي هذه. ونظرا لعدم وجود إرادة سياسية وعملية كبيرة، وانقسام في المواقف، فإن الجمود الذي نشهده فيما يتعلق بالمسألة الإسرائيلية - الفلسطينية ينذر بإدامة الوضع الراهن الذي يؤدي إلى القيام بأعمال تتناقض بوضوح مع القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة.

ما زلنا نشهد تبدد آمال الشعب الفلسطيني في إقامة دولته أمام التوسع المنهجي للمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو توسع يستند إلى سياسة تسعى إلى إضفاء الشرعية على المستوطنات. ولا يزال السكان المدنيون، الإسرائيليون والفلسطينيون، بمن فيهم النساء والأطفال، ضحايا بيئة تتسم بالعنف المستمر، وتغذيها الاستفزازات، والتحريض، والخطاب المهيج، مما يعرض حياتهم للخطر، ويحرمهم من إمكانية الرفاه، وفي الوقت نفسه يضاعف من ذلك عدم السير في طريق يؤدي إلى عملية المصالحة بين الفلسطينيين لبناء الدولة.

إن الجمهورية الدومينيكية، اتساقا مع مبادئها التوجيهية، ما برج موقفها ثابتا لم يتغير، بما في ذلك، في جملة أمور، احترام سيادة الشعوب وحقوقها في تقرير المصير، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة. ونحن نرفض توسيع المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

هدم للمباني الفلسطينية في المنطقة جيم. ونحضر إسرائيل على إنهاء توسيع المستوطنات، وإنهاء إضفاء الطابع القانوني على البؤر الاستيطانية، وهدم المباني المملوكة للفلسطينيين والاستيلاء عليها.

يساورنا أيضا قلق بالغ إزاء البيانات المتكررة الصادرة عن مختلف الأطراف والتي تشير إلى احتمال ضم جزء من الضفة الغربية. ليس هناك حق في الضم. وإذا تُرجمت هذه البيانات إلى سياسة حكومية أو قانون حكومي، فسيشكل ذلك انتهاكا واضحا للقانون الدولي. ونحن ننصح بشدة بعدم اتخاذ أي خطوات في هذا الاتجاه، لأنها يمكن أن تؤدي إلى عواقب وخيمة. ونكرر بأن ألمانيا لن تعترف بأي تغييرات في حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات. وستواصل ألمانيا، في تعاملاتها ذات الصلة، التمييز بين أراضي دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

لا بد من تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) تنفيذا كاملا، ليس فقط فيما يتعلق بأنشطة الاستيطان، بل أيضا فيما يتعلق بأعمال الإرهاب، والعنف ضد المدنيين، والتحرير، والعمل الاستفزازي، والخطاب التحريضي.

ونرحب بتركيز التقرير الأخير للأمين العام أيضا على تلك العقوبات التي تحول دون تحقيق السلام، وقد ذكر المنسق الخاص بعض الأمثلة المروعة في هذا الصدد خلال الإحاطة الإعلامية التي قدمها. وتدين ألمانيا جميع الاعتداءات على إسرائيل بأشد العبارات الممكنة، بما في ذلك عمليات إطلاق الصواريخ الأخيرة من غزة، التي تعرض أمن إسرائيل وحياة المدنيين للخطر. ولا تزال ألمانيا ثابتة في التزامها بأمن إسرائيل بوصفها دولة يهودية وديمقراطية، ولن نصمت عند التشكيك في أمن إسرائيل أو حقها في الوجود، أو المساس بهما. وندعو حماس والجماعات الأخرى إلى التوقف عن إطلاق الصواريخ

ما فتئنا ملتزمين التزاما كاملا ودائما بحل تفاوضي يقوم على وجود دولتين، ويستند إلى المعايير المتفق عليها دوليا، باعتباره الحل الوحيد الدائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي يفرض بالاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية، ويلبي التطلعات الفلسطينية إلى دولة ذات سيادة، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وبحل جميع مسائل الوضع الدائم بغية إنهاء الصراع.

إن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، أولا وقبل كل شيء، نزاع سياسي يتطلب حلا سياسيا. وتحسباً لحلقة العمل المقبلة في البحرين التي ستعقد في الأسبوع المقبل، سوف ننظر في أي اقتراح يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين. بيد أن معالجة الجانب الاقتصادي للنزاع لا يمكن أن تغني عن حل يتم التفاوض عليه بين الطرفين من أجل تحقيق السلام الدائم. وسندعم أي مبادرة ذات مغزى تهدف إلى إحياء العملية السياسية المقبولة لدى الطرفين والمرتكزة على المعايير المتفق عليها دوليا.

إن الاحتلال الإسرائيلي الراهن واستمرار الأنشطة الاستيطانية في الأراضي التي احتُلت في عام ١٩٦٧ من العقوبات الرئيسية التي تقف أمام تحقيق تسوية سياسية. نؤكد مجددا موقفنا ومؤداه أن الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتقوض إمكانية التوصل إلى حل تفاوضي على وجود دولتين. إن توسع إسرائيل المستمر في أنشطة الاستيطان مسألة تثير قلقنا البالغ، ويشمل ذلك الموافقات الأخيرة على بناء مئات الوحدات السكنية الجديدة في المستوطنات القائمة في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية، بما في ذلك المناقصات المتعلقة بها، وتلك التي يرجع تاريخها إلى نهاية شهر أيار/مايو. ونكرر رفضنا لأي خطوات انفرادية تعرض للخطر الحل القائم على وجود دولتين. ويشمل ذلك أيضا بناء المستوطنات في انتهاك للقانون الدولي وما يتصل بذلك من

ولا يمكن أن يتحقق سلام شامل وعادل ودائم إلا إذا كان يلي التطلعات المشروعة لكل طرف من الأطراف في تحقيق مصيرها الوطني في السلام والأمن، في منطقة تنعم بالاستقرار. والهدف الذي يجب أن يعمل على تحقيقه المجتمع الدولي هو دون شك تحقيق التعايش بين دولتين، على أن تكون مدينة القدس هي العاصمة المستقبلية لكليهما، وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا. وترى بلجيكا أن ذلك هو السبيل الوحيد لتوفير الاستجابة الضرورية لرغبة الإسرائيليين في العيش في أمان في دولة يعترف بها الجميع، والتطلعات المشروعة للفلسطينيين في إقامة دولة ديمقراطية ذات سيادة ولديها مقومات البقاء. ويمكن اتخاذ تدابير اقتصادية لدعم هذه الإمكانية، وأود هنا أن أذكر المجلس بأن الاتحاد الأوروبي هو أكبر الجهات المانحة في العالم إلى الشعب الفلسطيني. ولكن لا يمكن أن تحل التدابير الاقتصادية محل التوصل إلى حل سياسي. ولا يمكن أن ينهض الاقتصاد الفلسطيني بشكل كامل حتى ينتهي الاحتلال وينعم الفلسطينيون بحرية الوصول إلى أراضيهم ومواردهم، وحرية التنقل والوصول في جميع أرجاء أراضيهم، والقدرة على الاندماج في سوق إقليمية.

ومواصلة سياسة الاستيطان انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات المجلس، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). فالنشاط الاستيطاني، الذي تصاحبه عمليات نزع ملكية والهدم وتشريد السكان، يقوض احترام الحقوق الأساسية للفلسطينيين. كما أنه يضر بشكل كبير بالحل القائم على وجود دولتين الذي ندعمه، وسيصبح قريبا غير قابل للإلغاء. ونشر عدة طلبات مؤخرا لعروض مناقصات للسماح ببناء أكثر من ٨٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات في القدس الشرقية مثال جديد على تلك السياسة، وتدين بلجيكا هذه التطورات وتشجبها بشدة. وفي ذلك السياق، فإننا أيضا نشعر بالقلق الشديد إزاء زيادة التوترات والعنف بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين.

من غزة إلى داخل إسرائيل، ونحث بقوة جميع الأطراف على التهدئة وممارسة ضبط النفس والامتناع عن الخطاب الاستفزازي والإجراءات الاستفزازية.

ومن الواضح أن هناك حاجة ماسة لبذل جهود مشتركة تهدف إلى استعادة منظور سياسي بشأن استئناف عملية السلام. ونؤيد جميع المحاولات الرامية إلى استئناف المحادثات والمفاوضات المباشرة المجدية بين الأطراف بهدف إحلال السلام الدائم. وفي الوقت نفسه، يجب أن نتجنب اتخاذ أي تدابير انفرادية والعمل بشكل جماعي للتصدي للتطورات السلبية في الميدان التي تقوض إمكانية التوصل لحل تفاوضي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني قائم على وجود دولتين على أساس المعايير المتفق عليها دوليا.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أثير نقطة أخيرة. لا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، في غضون ذلك وإلى أن يتم التوصل إلى حل، لا غنى عنها في تقديم المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية في الأردن، ولبنان، وسورية وكذلك داخل الأراضي الفلسطينية. فالوكالة هي أساس الاستقرار في المنطقة، ولا نزال نؤيد ولايتها بقوة ونشجع الآخرين على الاستمرار بالمثل في دعم عمل الوكالة، سياسيا وماليا.

السيد بيكستين دو بويتسويرفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر المنسق الخاص، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية المفصلة وعلى ما يبذله مع فريقه من جهود حثيثة.

لقد أصبح النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني في حالة جمود، ولا تزال الحالة في الميدان في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تتدهور، ونشهد أدلة على أن هذا النزاع، موضوع العديد من قرارات مجلس الأمن، لن ينتهي نهاية إيجابية إلا إذا كفلنا احترام تلك القرارات والقانون الدولي، في أعقاب عملية تفاوضية بين الأطراف.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (تكلمت بالإسبانية): بعد أن وصلنا إلى هذا الوقت من الشهر، فإننا سعداء بالطريقة الممتازة التي توجهون بها، سيدي الرئيس، وفريقكم أعمال الرئاسة. ونهتكم ونشجعكم على الحفاظ على هذا الزخم طوال الشهر. كما نشكر المنسق الخاص ملادينوف وفريقه على إحاطته الإعلامية المفصلة والزاهرة بالمعلومات.

لا يزال النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني يسير في الاتجاه الخاطئ، كما رأينا من الحوادث التي وقعت في الأسبوع الماضي، وهو أمر يبعث على القلق الشديد.

في أعقاب اندلاع العنف الشديد في أيار/مايو، الذي أسفر عن مقتل أربعة إسرائيليين و ٢٥ فلسطينياً، وقع على اتفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، تحت الرعاية المشتركة للأمم المتحدة ومصر. وعلى الرغم من أن أحداً لم يقتل في الهجوم عبر الحدود الذي وقع الخميس الماضي، فإنه قد انتهك روح ذلك الاتفاق ويظهر انعدام الثقة المتبادل وروح المواجهة العميقة الجذور التي تسود على جانبي الصراع، مما يعرض للخطر حياة المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين ويقوض جهود المجتمع الدولي.

إن وفد بلدي يقر بحق إسرائيل في الدفاع عن سكانها من أعمال التمرد، وبالتالي اتخاذها التدابير اللازمة لذلك، ولكن يجب أن تندرج تلك التدابير دائماً ضمن إطار القانون الدولي الساري، وخاصة القانون الدولي الإنساني. ويجب ألا يكون لأي رد على أعمال يرتكبها مقاتلو الحركات الإسلامية في غزة تأثير على السكان المدنيين المحليين. إننا نشجب إصابة العشرات من المدنيين الفلسطينيين يوم الجمعة الماضي خلال مسيرة العودة على طول السياج الفاصل بين غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة. وعندما تكون المظاهرات سلمية، يجب أن تحترم قوات الأمن الإسرائيلية حقوق الإنسان للسكان. وللفلسطينيين الحق في المطالبة بعودة أحبائهم، والاحتجاجات هي الأداة السياسية

وأي لجوء إلى العنف، بغض النظر عن ملجأ إليه، أمر غير مقبول، ويجب ألا يسود الإفلات من العقاب. وتناشد بلجيكا الأطراف تجنب أي نوع من الاستفزاز. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء تدهور الحالة في الخليل والقدس الشرقية، بما في ذلك في المدينة القديمة. ونود أن نذكر الأطراف بالتزامها باحترام القانون الدولي، الذي ينطبق على الجميع، وبمسؤولية إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، لضمان حماية الفلسطينيين في الخليل والقدس وجميع الأراضي المحتلة.

كما أن التصعيد الأخير للعنف في غزة يقوض آفاق التوصل إلى سلام دائم ومستقر. ونود أن نذكر الأطراف بالتزامها باحترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبدئي التناسب والتمييز، وكفالة حماية المدنيين. وإذا أريد عكس مسار الاتجاهات السائدة في غزة، سيكون من المهم الاستثمار في المجالين الإنساني والسياسي على السواء. ونحث جميع الأطراف على ضمان حرية الوصول للجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وعلى الصعيد السياسي، لا يمكن أن يكون هناك حل مناسب سوى رفع الحصار وفتح المعابر تماماً، مع وضع الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل في الاعتبار. كما تشكل استعادة السلطة الفلسطينية للسيطرة على تلك الأراضي أمراً أساسياً. ونكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف للمشاركة بشكل بناء في تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين.

وأخيراً، نكرر طلبنا بتقديم تقرير خطي كجزء من هذه الإحاطة الإعلامية، وفقاً للممارسة المتبعة في المجلس، استناداً إلى مذكرة الرئيس الواردة في الوثيقة S/2017/507، مرتين في السنة على الأقل.

وفي الختام، تدعو بلجيكا جميع أطراف النزاع إلى العمل من أجل التوصل إلى حل وفقاً للقانون الدولي، بغية تحقيق سلام عادل ودائم وتهيئة بيئة إقليمية مستقرة.

الطرفين بأي نتيجة ما لم يتمكنوا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها.

ختاماً، لا تزال جمهورية غينيا الاستوائية تؤيد مقاصد مجلس الأمن ومبادئه المتعلقة بتسوية النزاعات، ونأمل أن تقوم أي تسوية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس هذه المبادئ.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
نود أن نشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يجب أن يظل حل القضية الفلسطينية والتوصل إلى تسوية شاملة في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن أولوية للدبلوماسية العالمية. ونقول هذا لأن الشرق الأوسط لا يزال في قبضة اتجاهات مزعزعة للاستقرار، يأتي الكثير منها عمداً من الخارج. والنتيجة هي أن الأزمات الجديدة تتراكم إضافة إلى الأزمات القديمة. وفي رأينا، فإن التوتر المتزايد في الآونة الأخيرة في الخليج الفارسي يجري تأجيجه بصورة مصطنعة. تلك الأزمة تهدد السلام والأمن في المنطقة إلى جانب الجهود الدولية الرامية إلى تسوية الأزمات والصراعات هناك، بما في ذلك بين فلسطين وإسرائيل.

وذلك إنذار عاجل. وأي محاولات متهورة باستخدام القوة، إذا ما جرت، ستؤدي إلى كارثة على أقل تقدير. ليس من الصعب التنبؤ بأنه ستكون هناك حالات لاندلاع العنف وموجات جديدة من الهجرة، وستكون العواقب المترتبة على قيام أي أحد بهذه المحاولات مروعة. إن ما نحتاج إليه هو التهذئة الفورية وبذل الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية تفاوضية للنزاعات الحالية. إن المواجهة يجب أن تفسح المجال الآن للحوار. ونود مرة أخرى أن نذكر المجلس بالولاية التي يطلب القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) بموجبها إلى الأمين العام النظر في اتخاذ تدابير لتحقيق أمن المنطقة بالتشاور مع الأطراف في المنطقة.

الوحيدة التي يمكن بها لأي مواطن ممارسة ذلك الحق بحرية. وفي ذلك الصدد، نحث الحركات الإسلامية على عدم التدخل في هذه الاحتجاجات لخدمة أغراضها كحركات متمردة.

وعلينا أن نؤكد من جديد الشواغل التي أثرتها في السابق إزاء استمرار الحوادث التي تنشأ عن كون الفلسطينيين والمستوطنين يعيشون جنباً إلى جنب في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي أماكن مثل الخليل نشهد هذه الحوادث مراراً وتكراراً، وأصبح ضمان حماية قوات الاحتلال الإسرائيلية الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى، حيث يتعين عليها حماية حقوق مواطني الجانبين على قدم المساواة.

وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي يبذلها المجتمع الدولي، فإن الحالة الإنسانية في غزة لا تزال حرجية. وانعدام الأمن على نطاق واسع، ونقص الوظائف، وعدم كفاية الخدمات الأساسية ونقص الغذاء ومياه الشرب، كلها عوامل تقيد حياة مليوني شخص في غزة، يعتمد أكثر من نصفهم على الدعم الإنساني الذي تقدمه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وفي ظل هذه الحالة، يناشد وفد بلدي حكومة إسرائيل مراجعة سياستها المتمثلة في فرض الحصار، والتي تضر بالاقتصاد المحلي، بينما يحث المجتمع الدولي على النهوض بعملية المصالحة بين الفلسطينيين، وهي أمر ضروري إذا أريد للسلطة الفلسطينية العودة إلى غزة، ويشجع المانحين الدوليين على تقديم المزيد من الدعم المالي من أجل الحيلولة دون انهيار الخدمات الإنسانية للوكالة، التي تعاني مالياً منذ العام الماضي والتي يعتمد عليها غالبية الفلسطينيين في غزة.

قبل أن أختتم بياني، أحث السياسيين الإسرائيليين والفلسطينيين على محاولة إيجاد طرق للتوصل إلى حل سياسي نهائي لخلافاتهم والعمل معاً للنظر في أي مبادرة قد تمكنهم من إيجاد ذلك الحل، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يمكن قبول

نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه لا يمكن تحقيق أي تقدم في العمل بانفراد. وقد أظهر التاريخ ذلك. ونحن نعتبر أن المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين المعنية بالشرق الأوسط آلية فريدة من نوعها، تؤيدها قرارات مجلس الأمن، وهي صيغة هامة وأساسية. ونود أن نذكر أعضاء المجلس بتقرير المجموعة الرباعية لعام ٢٠١٦، الذي يتضمن خريطة طريق مفصلة لاستئناف عملية سياسية مستدامة.

من الناحية التاريخية، دعمت روسيا إقامة علاقات من الثقة والود مع الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. ولهذا السبب نعتقد أن إنشاء عملية سياسية لتنفيذ صيغة الدولتين لا يلي توقعات الفلسطينيين فحسب، بل يلي أيضاً شواغل إسرائيل الأمنية. ونعتقد أن من الحيوي إشراك بلدان المنطقة وجامعة الدول العربية على نحو أنشط في الجهود الرامية إلى إحلال السلام في فلسطين والشرق الأوسط ككل. ونؤيد وجود رابطة قوية وموحدة فيما يتعلق بعدد من القضايا الدولية، بما فيها القضية الفلسطينية. وستواصل روسيا التعاون في وضع خطة إيجابية بغية إيجاد تسوية في الشرق الأوسط. واقتراحنا بعقد مؤتمر قمة في روسيا بين زعمي فلسطين وإسرائيل لا يزال مطروحاً على الطاولة. لقد آن الأوان لتنفيذ المبادرة الروسية المتعلقة بإيفاد بعثة من مجلس الأمن إلى الشرق الأوسط. وما برحنا نعمل منذ عقود على إقامة اتصالات مع جميع الأطراف، ويمكننا أن نساعد على استعادة الوحدة بين الفلسطينيين. ونقدر تقديراً كبيراً الجهود التي تبذلها مصر في هذا الصدد.

نحتاج أيضاً إلى اتخاذ تدابير دولية فعالة تهدف إلى تحسين الحالة الإنسانية المزرية في قطاع غزة. ومع ذلك، فإن تقديم أي مساعدة إلى غزة يجب أن يتم بالتنسيق مع السلطات الشرعية بقيادة الرئيس عباس، وينبغي أن تكون جزءاً من الجهود الرامية إلى استعادة الوحدة الفلسطينية. ونفترض أن هذا المبدأ سيوجه عمل الأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية. وسنواصل دعمنا

والأمن كل لا يتجزأ. إنه أمن واحد للجميع دون استثناء أو تفضيل لأي دولة على حدة. وصيغة أن ما هو مسموح به للبعض ممنوع على الآخرين لن تنجح.

ولا يمكننا أن نسمح لصعد جديد بالغاء الاتجاهات الإيجابية التي ما فتئنا نشهدها في الآونة الأخيرة في المنطقة. فالحياة تعود إلى طبيعتها في معظم أراضي الجمهورية العربية السورية تدريجياً. والعراق، الذي اختار جعل إقامة علاقات حسن الجوار من أولويات سياسته الخارجية، يتلقى المساعدة السياسية والاقتصادية. ويعمل الممثلون الخاصون للأمن العام بنشاط لإيجاد صيغ لحل النزاعات الأخرى في البؤر الساخنة في المنطقة. ويجري العمل لدعم الجهود المبذولة لمكافحة تهديد الإرهاب، الذي لا يمكن دحره إلا من خلال تشكيل جبهة موحدة قدر الإمكان.

غير أن السعي إلى إيجاد حل لقضية الشرق الأوسط الرئيسية المتمثلة في النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي ما زال يواجه مأزقاً. لقد هيمنت مؤخراً على هذا المجال اتجاهات خطيرة، في شكل تدابير أحادية الجانب ومراجعات عدوانية لاتفاقيات سبق التوصل إليها. وفي رأينا، فإن الأساس القانوني الدولي للتسوية في الشرق الأوسط، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، التي اعتمدها رؤساء دول العالم العربي، ومبادئ مدريد، كلها لا تزال مصونة. ولا نرى بديلاً للحل القائم على وجود دولتين. أي مقترحات لتحسين الحالة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية يجب أن تكون جزءاً من حزمة تشمل العناصر السياسية لتسوية، وإلا فإن مبادرات السلام سيكون مآلها الفشل. ونود أن نشير إلى أن هناك توافقاً دولياً في الآراء بشأن هذه المسألة منذ سنوات عديدة. إن وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة وغيرها من الأراضي المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري، تحدده قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولا يمكن لأي خطوات أحادية الجانب أن تغير ذلك الواقع.

الإعلامية. ونؤكد دعم الكويت الكامل لجهوده التي يبذلها. ونتطلع إلى تلقي تقريرين خطيين على الأقل سنويا عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، إسوة بما هو متعارف عليه بالنسبة لسائر المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، وتماشيا مع مذكرة الرئيس S/2017/507.

نأسف لما سمعناه اليوم من تكرار لما ورد في الإحاطات الإعلامية التسعة السابقة التي قدمها السيد ملادينوف، بشأن عدم إحراز أي تقدم في تنفيذ إسرائيل لأحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وعدم توقف أنشطتها الاستيطانية. بل إنها ماضية في بناء المستوطنات، والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، في انتهاك سافر لأحكام هذا القرار. ولذلك نود اليوم أن نطرح عددا من الأسئلة المهمة للتذكير بارتباط تنفيذ ذلك القرار بتحقيق السلام المنشود.

أولا، كيف يمكننا أن نرى أي تقدم حقيقي في عملية السلام، في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أنشطتها الاستيطانية غير القانونية وغير المشروعة، في انتهاك كامل لالتزاماتها المنصوص عليها في القرارات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية؟ وتؤكد هذه الوثائق أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية أو قانونية، وهو عمل يشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي، ويمثل عقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين، وإحلال السلام العادل والدائم والشامل. وتشدد أيضا على ضرورة وقف جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية لإنقاذ حل الدولتين. وعليه نطالب إسرائيل بالكف فورا وبالكامل عن جميع أنشطتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية احترامًا كاملاً. وذلك إلى جانب توقفها عن اتخاذ تدابير أحادية الجانب، من قبيل إجراءات ضم الأراضي بالقوة، أو تجميد جزء من عوائد الضرائب الفلسطينية. ونطالبها بالإفراج عن جميع الإيرادات الضريبية التي تعود إلى الحكومة الفلسطينية.

النشط لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي لها بعد سياسي هام وكذلك بعد إنساني.

إن عدم الاستقرار في الشرق الأوسط يتطلب اتخاذ تدابير موحدة. ونحن بحاجة ماسة إلى اتخاذ خطوات للخروج من المأزق الذي وصلت إليه المسألة الفلسطينية - الإسرائيلية. ويجب اتخاذ تدابير لنشر ثقافة السلام بين الجماعات الدينية، مما سيساعد على منع حدوث اضطرابات جديدة على أساس العرق أو الدين، وحماية المسيحيين والأقليات الدينية الأخرى التي ما انفكت تعيش في الشرق الأوسط منذ آلاف السنين؛ وقد كانت عنصرا ثقافيا وحضاريا حيويا، معتنقة مبادئ التسامح، ولكنها اضطرت إلى مغادرة المنطقة بعد أن أصبحت هدفا للإبادة الجماعية.

غير أنه بدلا من فرض عقلية الرعية التي عفا عليها الزمن والتي تستهدف الآخر، ينبغي لنا أن نعمل على إقامة منابر للحوار تمكنا من السعي إلى إيجاد حلول للقضايا الأمنية في الشرق الأوسط. ونريد أن نستعري الانتباه مرة أخرى إلى المبادرة الروسية ذات الصلة بشأن وضع هيكل أمني للشرق الأوسط. وروسيا على استعداد للتعاون البناء مع الشركاء بشأن جميع المسائل المدرجة في جدول أعمال الشرق الأوسط بمناقشتها على منبر واحد لا بديل له، من أجل السعي إلى إيجاد سبل سياسية للتغلب على التحديات القائمة. إن القيام بجهود سياسية مشتركة بدلا من القيام بجهود عسكرية في الشرق الأوسط يتطلب منا التخلي عن أي مفاهيم تعسفية للنظام القائم على القواعد، وأن نعود إلى احترام المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الكويت.

في البداية، أشكر السيد نيكولاوي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته

في خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك تلك المتعلقة بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات.

خامسا، كيف يمكننا أن نرى تقدما حقيقيا في عملية السلام وتسوية النزاع في ظل عدم الرد على هذه الانتهاكات والكثير غيرها؟

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل صامتا في ظل استمرار ارتكاب الجرائم ضد الشعب الفلسطيني الذي يزرع تحت الاحتلال الإسرائيلي. وهو ما يستوجب التحرك من أجل صون الالتزامات بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وكفالة حماية حقوق المدنيين الذين يعيشون تحت الاحتلال واحترامها من دون استثناء.

وفي هذا السياق، نحدد دعمنا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ودورها في تقديم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية الضرورية لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين، ونتطلع إلى انعقاد مؤتمر المانحين للأونروا الأسبوع المقبل في نيويورك، ويسرنا أن تكون دولة الكويت في قائمة الشركاء الرئيسيين للوكالة، حيث بلغت قيمة تبرعاتها خلال الأربع السنوات الماضية ١١٣ مليون دولار.

وقد بات من الضروري وربما أكثر من أي وقت آخر الاحتكام للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وتنفيذ جميع بنوده لأنه يوفر آلية واقعية لإعادة بناء الثقة بين الأطراف، ولإعادة إطلاق عملية تفاوضية تحتكم إلى قرارات الشرعية الدولية، والمبادئ الدولية المتفق عليها، وهو ما تمت إعادة تأكيده في القمة العربية المعقودة مؤخرا في تونس، والقمة العربية - الأوروبية المعقودة في شرم الشيخ مؤخرا، ومؤتمر القمة الرابع عشر لمنظمة التعاون الإسلامي المعقود في مكة المكرمة بتاريخ ٣١ أيار/مايو الماضي، وقد أكدت تلك المؤتمرات عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية

ثانيا، كيف يمكننا أن نشهد أي تقدم حقيقي في عملية السلام بينما يزداد العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين يوميا؟ إنه لمن المؤلم أن نشهد استمرار هذه الاعتداءات الإسرائيلية حتى خلال شهر رمضان المبارك، بالإضافة إلى التهديدات، والإعلانات الاستفزازية، والتحريض، وخطاب الكراهية، في انتهاك تام للقرارات الدولية التي تدعو إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الاستفزاز والتدمير. ونؤكد مجددا أهمية النظر في الخيارات المذكورة في آخر تقرير للأمين العام عن حماية المدنيين الفلسطينيين.

ثالثا، كيف يمكننا أن نرى تقدما حقيقيا في عملية السلام، في حين أن الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة قد دخل هذا الشهر عامه الثاني عشر، والذي يتسبب مباشرة بالحالة المروعة التي تركت ملايين المدنيين على شفير هاوية اقتصادية وطبية وإنسانية؟ ناهيك عن مواصلة القوات الإسرائيلية استهداف المدنيين العزل الذين يشاركون في مظاهرات مسيرة العودة، التي وصل عدد الضحايا فيها إلى ٢٧٩ فلسطينيا، من بينهم ٥٦ طفلا.

رابعا، كيف يمكننا أن نرى تقدما حقيقيا في عملية السلام بينما تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، انتهاك حرمة المقدسات الدينية، المسيحية والإسلامية، وتشعر في تنفيذ تدابير وسياسات ترمي إلى تغيير الطابع التاريخي لمدينة القدس، في انتهاك للقرارين ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) اللذين يدينان جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، والتي تشمل بناء أو توسيع المستوطنات، ونقل المستوطنين الإسرائيليين، والاستيلاء على الأراضي، وتدمير المنازل، وتشريد المدنيين الفلسطينيين في انتهاك للقانون الإنساني الدولي، والقرارات ذات الصلة. ولن يعترف المجلس بأي تغييرات

في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأهمية الالتزام بالتوصل إلى حل الدولتين وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لأن ذلك هو السبيل الواقعي الوحيد لإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ ويشمل القدس الشرقية، والتوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

(د-٣) لعام ١٩٤٨.

أستأنف مهامي الآن كرئيس للمجلس.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.

وختاماً، نحدد تمسكنا بالسلام كنخيار استراتيجي، وبحل الصراع العربي الإسرائيلي وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والقانون الدولي وجميع أحكام مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، وتنص تلك المبادرة على أن السلام الشامل مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها يجب أن يسبقه إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها